سفيردلوف

الزواج والاسرة والطلاق
في التشريع السوفيتي

392 :Sv96A

سفردلوف، غريغوريي ماركوفيتش .

الزواج والأمومة والعائلة في التشريع السوفيتي

392
Sv96A

15 MAR 1971

306.85
S968zA

الزواج والأمومة والعائلة
في
التشريع السوفيتي

تأليف الكاتب السوفيتي
ج . م . سفيردلوف
SVERDLOV

ترجمة

مصطفى كامل منيب

مطبوعات دار الفجر
القاهرة

مطبعة الاعتماد بمصر

Col. Univ. 12.54

مقدمة الناشر

يسرنا أن نقدم اليوم إلى أبناء البلاد العربية كتاب « الزواج والأمومة والعائلة فى التشريع السوفيتى »، لمؤلفه الكاتب السوفيتى الشهير ج . م . سفيردلوف . والكتاب إلى جانب شموله لكل التطورات التى حدثت حتى اليوم فى مسائل الزواج والأمومة والعائلة فى الاتحاد السوفيتى ، فهو كتاب قيم يعالج هذه المسائل معالجة علمية واضحة ومدعم بأسانيد قاطعة وهى نصوص القوانين السوفيتية .

ولقد سبق أن نشرنا منذ عامين للأستاذ مصطفى كامل منيب — وهو الذى نقل هذا الكتاب إلى العربية — كتاباً آخر مترجماً وهو « الزواج والأسرة فى الاتحاد الوفيتى » . وعلى الرغم من أنه كان قد روعى فى اختيار ذلك الكتاب وجود الرقابة وقتها الا أن الرقابة مع ذلك قد حذفت أكثر من ثلث الكتاب مما ضيع جانبا من أهميته وقيمته العلمية . ولكن مع ذلك فقد صادف الكتاب

وقتها رواجا منقطع النظير فى مصر والبـــلاد العربية .

ويكمل كل من الكتابين الآخر . فأحدهما يعالج « الزواج والأمومة والعائلة فى التشريع السوفيتى » . أما الكتاب الثانى فهو يعالج هـذه المسائل بصفة خاصة من ناحيتها التاريخية والاجتماعية .

ونحن على ثقة من أن كتاب « الزواج والأمومة والعائلة فى التشريع السوفيتى » سيفيد أبناء البلاد العربية فائدة كبرى فى الوقوف على ناحية هامة من نواحى الحياة فى الاتحاد السوفيتى ، هذه الناحية التى يجهلها الكثيرون بحكم عدم وجود أمثال هذا الكتاب فى المكتبة العربية ، وبحكم الافتراءات الكاذبة عن الاتحاد السوفيتى التى كان الشرق العربى مرتعا لها أكثر من ربع قرن والتى لا يزال الرجعيون والمأجورون والمغرضون بيننا يفترونها حتى اليوم مثل قول حسين سرى باشا فى اكتوبر عام ١٩٤٥ وهو يقصد النهجم على الاتحاد السوفيتى — « الشيوعية هى الإباحية » !

والحقيقة التى لا جدال فيها — والتى سيتبينها بنفسه القارىء لهذا الكتاب — أن مسائل الزواج والأمومة العائلة فى الاتحاد السوفيتى

ليست كما يتخيلها الجهال ، أو كما يصورها أعداء الاتحاد السوفيتى ، بل إنها من السلامة والنقاء بالقدر الذى يتناسب مع المكانة العظمى التى يحتلها الاتحاد السوفيتى اليوم بين الشعوب المحبة للحرية والسلم العالمى ؟

دار الفجر

القاهرة فى ٢٥ اكتوبر ١٩٤٥

مقـــــــدمة

من الطبيعى أن تتعدى المشاكل المتصلة بالأمومة والزواج والعائلة إلى ما وراء حدود التشريع . فان الأحوال التى تفيد أو تضر الأمومة ، ونمو العائلة وسعادتها ، لا تحددها فقط مجموعات القوانين ، ولكنها تعتمد على الكيان الاجتماعى للدولة وعلى تداخل العناصر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

فأحوال الحياة ، ورفاهية المجتمع ، ومدى ما بلغته النساء من الاشتغال فى العمل الإنتاجى ، والنظرات الأخلاقية والأيديولوجية للأمومة والزواج والعائلة — وهى حقائق سائدة فى الدولة وتنعكس كل منها بطريقتها فى الحياة فى الأدب والمسرح ... الخ — من الطبيعى أن تتصل جميعها بالمشاكل التى يدور حولها النقاش .

ولكن مهما يكن من أمر ، فان التشريع — من بين جميع الأحوال التى تؤثر فى حل هذه المشاكل — يقوم بدور له أهميته وخطورته .

وليس المقصود من هذا الكتاب أن يكون شرحا مستفيضاً للمشاكل من نواحيها الاجتماعية والتاريخية والصحية وغيرها من وجهات النظر ، بل هو يعالج فقط الطريقة التى ينظم بها القانون السوفيتى مسائل الأمومة والزواج والعائلة .

الفصل الأول

التشريعات السوفيتية

فى مسائل الأمومة

تعتبر الدولة السوفيتية الأمومة من أولى النعم الاجتماعية وأكثرها قيمة وخطورة، وأوثقها اتفاقا مع المصالح الأساسية للفرد والمجتمع فى مختلف نواحيه. ولهذا فإن سعادة الأمهات وحمايتهن تعتبران من واجبات الدولة الرئيسية.

ولكن العناية بالأمهات فقط، دون الاهتمام بأحوال الأطفال لايعدو أن يكون أمرا ليست له أية قيمة حقيقية. ومن ثم فإن رعاية الدولة لمصالح الأم وأطفالها يكونان معا وحدة لاتتجزأ.

والواقع أن الاهتمام بالأمهات والأطفال كان فى مقدمة الأمور التى شغلت الحكومة السوفيتية منذ أيامها الأولى. وقد صدر قرار فى عام ١٩١٧ — بعد شهرين من ثورة أكتوبر — ينص على أن حماية الأمهات والأطفال «واجب الدولة المباشر». ولم تمض

تسعة عشر عاما . حتى أصبح لهذا المبدأ قوة قانونية بعد وروده فى دستور اتحاد الجمهوريات الأشتراكية ، الذى ينص فى المادة ١٢٢ « على حماية الدولة لمصالح الأمهات والأطفال » ، والذى يعتبر هذا المبدأ من القواعد الدستورية للدولة السوفيتية . وبعد عدة سنوات (فى ٨ يوليو عام ١٩٤٤) وقد كانت الحرب لاتزال قائمة ضد الفاشية الألمانية ، أصدر مجلس السوفيت الأعلى للاتحاد السوفيتى قانوناً يسجل تطورا ملحوظاً ، ويقوى هذا المبدأ تقوية كبيرة .

وتظهر رعاية الدولة للأمهات والأطفال بصفة خاصة فى أقصى العهود التى مر بها الاتحاد السوفيتى .

فى سنوات الحرب الأهلية ، حيل بين مناطق شاسعة من أراضى الاتحاد السوفيتى وبين الموارد الرئيسية للغذاء والمواد الأولية والوقود . وقد بلغ نصيب العامل من عمال موسكو وبيتروجراد فى ذلك العهد ٥ جرامات من الخبز فى اليوم . كما أن الافتقار إلى المواد الأولية والوقود كان قد أدى وقتها الى اقفال أبواب معظم المصانع

وقد قامت الحكومة السوفيتية تحت ضغط هذه الظروف القاسية باتخاذ الاجراءات التى تقلل من متاعب وآلام الأمهات والأطفال

الى أقصى الحدود الممكنة . وقد تم — خلال هذا العهد — وضع المبادىء الأساسية للتشريعات السوفيتية ، التى تهدف إلى حماية الأمهات والأطفال . وفى ٤ يناير عام ١٩١٩ أمضى لينين قراراً بتكوين « مجلس خاص لحماية الأطفال » . وتنص المادة الأولى من هذا القرار على أن من « واجبات السلطات الثورية رعاية الجيل النامى » . ومن الاجراءات الحاسمة التى اتخذت فى تلك الفترة الاجراءات التى توفر الأغذية الصالحة والملابس للأطفال ، وأيضا تلك التى تيسر المساكن للأطفال الذين يفتقرون إليها .

وهناك شواهد عديدة ثابتة فى وثائق السنوات الأولى للثورة توضح كلها قدر الاهتمام غير العادى الذى كان فلاديمير لينين يعيره لهذه المسائل .

وفى سنة ١٩٢١ عند ما قل المحصول فى حوض الفولجا اتخذت الحكومة السوفيتية اجراءات عاجلة لحماية الأمهات وأطفالهن من النتائج المهلكة التى سببتها الكوارث الطبيعية . فرحل عشرات الألوف من الأطفال من المقاطعات التى اجتاحتها المجاعة الى المناطق التى لم تصبها آثار الكارثة . وقد أرسل وقتها حوالى ٣٥ ألف طفل إلى أوكرانيا ، وحوالى ١٠ آلاف إلى سيبريا ، وهكذا .

ومن الأعمال التى كانت تنمو باستمرار ، انشاء شبكة واسعة من المؤسسات لحماية وسعادة الأمهات والأطفال . وقد أخذت الدولة على عاتقها منذ البداية تبنى الأطفال الذين فقدوا والديهم وذويهم كما أنها كانت قد افتتحت مؤسسات خاصة فى جمهورية كيرجيز تتسع لـ ٥٥ ألف طفل . ومؤسسات أخرى فى جمهورية تاتار تتسع لـ ٢٧ ألف طفل ، إلى غير ذلك من المؤسسات الأخرى .

وما أن انتهت الثورة حتى كانت مسألة موقف السلطات الجديدة من الاجهاض قد بدأت تثار ، وتشغل مكانا خطيرا فى الاهتمام العام . ولئن كان الموقف السوفيتى من هذه المسألة ، والذى يقتضيه المبدأ بداهة ، هو موقف سلبى ، بمعنى عدم الموافقة على الإجهاض إلا أن المسألة على أية حال كان يتحتم حلها عمليا .

ففى خلال السنوات التى تلت الحرب الأهلية وحروب التدخل كان الدمار الاقتصادى هو الخاصية السائدة فى طول الوطن وعرضه وقد كان لظروف الحياة القاسية والتقاليد الموروثة العتيقة أكبر الأثر فى الحيلولة بين النســـاء وبين الانتفاع التام من الفرص والحقوق التى وفرتها لهن الثورة لأداء واجباتهن كأمهات ومواطنات دون أدنى خوف من المستقبل . وقد كانت هذه الظروف فى تلك الفترة

ترغم النساء أحيانا على معالجة الاجهاض.

ولهذا لم يكن خطر الاجهاض تحت ظل هذه الظروف سيؤدى إلى غير أسوأ النتائج بتفاقم عملية الاجهاض السرى ، وزيادة عددها واتمامها فى ظروف وأحوال غير صحية فى مجموعها .

وقد أصدرت الحكومة السوفيتية على أساس تقدير هذا الموقف قرارا فى عام ١٩٢١ يبيح الاجهاض ، ولكن هذا لم يكن يعنى أن الحكومة السوفيتية قد غيرت نظرتها الى تعتبر الاجهاض داء اجتماعيا يتحتم كفاحه. لذلك قصرت اباحة الاجهاض على مؤسسات الدولة الطبية . وكان جزاء الأطباء الذين يقومون بعملية الاجهاض خارج هذه المؤسسات، هو حرمانهم من حق مزاولة المهنة وتقديمهم للمحاكمة أمام القضاء الجنائى .

وحتى فى هذه الفترة ، لم يكن يسمح باتمام عملية الاجهاض إلا فى أحوال معينة محدودة ، وكان يتحتم على الحامل — قبل البدء فى عملية الاجهاض — أن تحضر مجلسا خاصا مكونا من طبيب ومندوبات لهيئات النساء . وكان هذا المجلس وحده هو صاحب الحق فى إباحة الاجهاض أو منعه . ولم يكن يسمح بالاجهاض إلا اذا كانت هناك ثمة أسباب حقيقية كافية تبرره فى كل حالة على حدة

وكان فرضا على أعضاء المجلس أن يحققوا فى الحاجة إلى عملية الاجهاض من ناحيتها الطبية والاجتماعية . وإفهام كل امرأة بوضوح ودقة أن الاجهاض عملية خطيرة تهدد الصحة وتودى أحيانا بحياة الحامل ، مما يضر بصالح الوطن فى مجموعه . ولم يكن يسمح بالاجهاض فى مرحلة الحمل المتأخرة ، وهى التى تزيد على الثلاثة أشهر .

ولم تمض سنوات معدودات حتى كانت الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للحياة فى الوطن قد بدأت تتغير تغيرات أصلية حاسمة ، وكانت النساء قد وفرت لهن كل الفرص الممكنة للاشتراك فى ميادين العمل والحياة العامة والتعليم ، وقد كان من آثار كل هذا أن تحسنت الأحوال المادية لحياة الأمهات ، كما أخذت شبكة المؤسسات التى تهدف إلى خدمة الأمهات — مثل بيوت الأمومة ومراكز الاستشارة الطبية — كانت قد أخذت تتسع بازدياد عدد المؤسسات . وقد تمت فى ذلك الحين مسألة تقديم الدولة لمساعداتها للأمهات صاحبات العائلات الكبيرة . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، وأخذ عدد دور النقاهة وأماكن الرياضة ودور الحضانة يزداد ويزداد ، ثم صدرت عدة اجراءات تشريعية تقوى المركز القانونى للمرأة فى العائلة .

وقد حملت كل هذه التطورات الحكومة السوفيتية - بعد مناقشة مسألة الاجهاض فى اجتماعات النساء من الطبقة العاملة بشكل واسع النطاق - على إصدار قرار بحظر الاجهاض . وقد صدر هذا القانون فى عام ١٩٣٦ .

وينص هذا القانون — والذى لايزال نافذا حتى اليوم — على أن مزاولة الاجهاض ممنوعة فى المؤسسات الطبية وفى عيادات الأطباء ،وفى منازل الحوامل . ولا يسمح القانون بالاجهاض إلا فى الحالات التى يؤدى فيها استمرار الحمل الى تهديد حياة الحامل أو الاضرار الجسيم بصحتها ، أو اذا كان أحد الأبوين مصاباً بمرض من الأمراض التى تنتقل بالوراثة إلى الأبناء . ويعاقب الطبيب الذى يقوم بعملية الاجهاض فى غير الحالات المعينة التى ينص عليها القانون سالف الذكر بالحبس سنتين وإذا قام بالعملية فى مكان غير صحى، يعاقب بالحبس ثلاث سنوات . وتفرض نفس العقوبات على الأفراد من غير الأطباء إذا قاموا بعملية الاجهاض .

ويعاقب القانون الشخص الذى يكره المرأة على الاجهاض بالحبس سنتين والحامل التى تقدم على اجهاض نفسها توبخ علنا . واذا تكرر الاجهاض منها بعد ذلك . تفرض عليها غرامة مالية إلى

جانب معاودة توبيخها ولومها العلنى .

وينص قرار الحكومة بخصوص هذا الشأن ضمن ماينص عليه من سائر النقط على أن « الطبيب السوفيتى يجب عليه أن يتحقق من أن عمليات الاجهاض ليست خطيرة فقط بالنسبة لحياة النساء ولكنها أيضا داء اجتماعى شنيع يتحتم على كل مواطن واع أن يكافحه» والعمال الطبيون هم أول المواطنين وأخلقهم بالكفاح ضده . ويحظر القانون افشاء أسرار الظروف الطبية التى تتم فى ظلها عمليات الاجهاض التى يسمح بها . والحظر قطعى . ويلزم القانون مراعاة تنفيذه بكل دقة .

وفى الوقت الذى تحظر فيه الحكومة السوفيتية الاجهاض تبذل من ناحية أخرى كل جهد لضمان مولد الأطفال وتربيتهم فى ظل أحسن الأحوال وأنسبها .

ودعنا الآن قبل كل شىء نعالج قوانين العمل التى يمتد تأثيرها إلى الأمهات الحوامل .

فأولا حق الأم الحامل فى العمل مصون . ويعاقب القانون على رفض تشغيل المرأة الحامل بالحبس ستة أشهر ، أو بغرامة مالية تصل إلى ١٠٠٠ روبل . وإذا تكرر الرفض تصل العقوبة إلى الحبس سنتين

وتتقاضى الأم الحامل نفس الأجر الذى كانت تتقاضاه قبل حملها . وحقها فى ذلك مضمون . وإذا حدث وأن أنقص أجرها بسبب الحمل فيعاقب الشخص المدان بنفس العقاب الذى يعاقب به من يرفض تشغيل المرأة لحملها .

ولما كان من الصعب على الأم الحامل الاستمرار فى مزاولة نفس العمل العادى الذى كانت تزاوله قبل حملها، فالقانون يحتم توفير عمل لها أسهل وأقل جهدا دون أن يطرأ أى نقصان على أجرها . وفى أوائل الحرب صدر قانون خاص بيوم العمل لعمال المصانع والمحال نتيجة مقتضيات الحرب . وينص على إعطاء أجور إضافية للأمهات الحوامل ، اذا كن فى الشهر السادس من حملهن فأكثر . (الآن ابتداء من الشهر الرابع فى الحمل) .

وتتمتع الأم الحامل بحق ترك العمل فى أجازة مدتها ٣٥ يوما قبل الحمل، مع حقها فى أخذ مكافأة مالية من الدولة . ووفقاً للقانون المذكور تتمتع الأم الحامل بأجازة قدرها ٢٨ يوما بعد الحمل . ولكن فى يوليو عام ١٩٤٤ صدرت قوانين لرعاية وحماية الأمهات وأطفالهن . وتنص هذه القوانين على حق الأم الحامل فى أجازة مدتها ٤٢ يوما بعد الحمل . وهكذا تكون هذه القوانين قد وفرت

للأم الحامل أجازة مجموعها ٧٧ يوما قبل الحمل وبعده.

وفى حالات الولادة غير العادية، يمكن زيادة الاجازة الى ٩١ يوما.

ويلزم كى تنال الأم أجازة الأمومة أن تكون قد اشتغلت وقتا معينا فى المصنع، أو المحل الذى تعمل به. أما بالنسبة لتحسين أحوال الأمهات الحوامل مثلا فقد صدر قانون من الحكومة السوفيتية فى فترة الحرب، قاضيا بانقاص المدة اللازمة التى تمنح على أساسها المنحة العادية إلى أقل من نصف ما كانت عليه قبل الحرب. وتعطى النساء اللاتى يعملن فى القوات المسلحة، وأيضا زوجات الجنود والبحارة. منحات مالية فى الفترة التى تسبق الوضع وبعدها

وتنص لوائح المزارع الجماعية على حق الأمهات الحوامل من المزارعات الجماعيات فى الأجازة التى تسبق الوضع والاجازة التى تليه، والمعروف أن هذه اللوائح تنص على كل المسائل الأساسية للعمل والحياة فى المزرعة الجماعية. وتنص هذه اللوائح — التى أقرت عام ١٩٣٥ فى المؤتمر العام السوفيتى للمزارع الجماعية — على حق الأم الحامل من المزارعات الجماعيات فى اجازة مقدارها شهرا قبل الوضع وشهرا آخر بعده، مع إعطائها نصف الأجر الذى كانت تتقاضاه.

ويجب ألا تغيب عن ذهننا الإجراءات التى اتخذت أثناء الحرب والتى تتصل بتنظيم امداد الأمهات الحوامل بالمواد الغذائية وغيرها فى أقسى الأوقات التى عرفها الاتحاد السوفيتى فى حياته — عند ما كانت أخصب مناطق وطننا لا تزال فى أيدى الغزاة الفاشيين — حيث أن أصدرت الحكومة السوفيتية فى يونيو عام ١٩٤٢ تعليمات تقضى بزيادة النسب فى كميات الزبد والسكر والقمح واللبن التى تصرف إلى الأمهات الحوامل . وفى يوليو سنة ١٩٤٤ قضى بمضاعفة نسبة هذه الكميات . واليوم تحصل كل أم تكون حاملا فى الشهر السادس من حملها فأكثر ، وتقطن فى المدينة أو فى مركز صناعى ، على ٧٠٠ جرام من الزبدة و ٦٠٠ جرام من السكر و ١٢٠٠ جرام من القمح ، و ١٢ لترا من اللبن وكل ذلك بالأضافة إلى كمياتها الشهرية الاعتيادية . وتعطى نفس الكمية الاضافية السابقة الى الحضانة المرضعات لمدة أربعة أشهر . كما تعطى للمرضعات فى دور الأطفال والمستشفيات وللنساء اللائى يقدمن لبن صدورهن الى مراكز رعاية الأطفال طوال مدة الرضاعة ومدة تقديم اللبن .

يضاف الى ذلك أن مديرى المصانع وغيرها من المؤسسات يتحتم عليهم تقديم كميات اضافية من المواد الغذائية الى الأمهات

والمرضعات ، وتحدد نسبة الكمية بالاتفاق بين ادارة المؤسسة وبين لجنة نقابات العمال .

ومن حق الأمهات الحوامل والأمهات ذوات الأطفال أن يركبن الترام والسيارات العامة وغيرها من وسائل المواصلات دون حاجة مطلقا الى الانتظار فى الأماكن الخاصة بالانتظار . وتوجد مقاعد خاصة معدة لهن فى هذه المركبات ، أما فى القطارات الحديدية وغيرها فتوجد أقسام خاصة لهن . وتوجد فى المحطات غرف للانتظار خاصة « للأمهات والأطفال » الخ . . .

وفى تشريعات كل الجمهوريات السوفيتية يراعى دائماً حالة الحمل عند توقيع القضاء للعقوبات على الأمهات الحوامل . هذه النقطة الأساسية فى التشريع السوفيتى من النقط المهمة التى تحمى الأمهات الحوامل فى فترة الحمل .

وتتخذ دائما عند مولد أى طفل فى الاتحاد السوفيتى جميع الاجراءات التى تهدف إلى حماية صحة الأم وابنها الحديث الولادة الى أقصى الحدود الممكنة .

ومنذ عام ١٩٣٦ والتشريع السوفيتى يعمل جاهدا على توفير أسباب الراحة للأمهات الحوامل ، سواء بالاقامة فى المستشفيات

أو برعايتهن الرعاية الفائقة فى بيوتهن . وبعد أن كان عدد اللائى توفر لهن أسباب الراحة بالاقامة فى المستشفيات قبل الثورة لا يعدو ٥٥٠٠ ، نجد أن عددهن قد تزايد فى عام ١٩٤٠ إلى أكثر من ٨٣ ألفا .

وقد بنى فى الاتحاد السوفيتى فى خلال فترة الخمسة السنوات السابقة على الحرب ١١٦٥ مستشفى لاقامة الأمهات الحوامل . ولا يشمل هذا العدد المستشفيات المقامة والموجودة فى المزارع الجماعية . وبعد أن كان الوضع قبل الثورة فى مراكز الأمومة المشيدة هو الاستثناء نجد أن الوضع اليوم فى بيوت الأمهات قد انقلب فأصبح العكس ، وقد بلغت نسبة عدد المواليد فى مراكز الأمومة المشيدة ، ولاسيما فى المدن ، ما يقرب من ١٠٠ ٪ . وكان نصيب مراكز الأمومة ودور الحضانة الموجودة فى المناطق التى احتلها الألمان هو الهدم . أما اليوم فيجرى العمل على قدم وساق لإعادة بنائها .

ويزخر الوطن بآلاف من مراكز الرعاية التى تكفل الخدمات الطبية للنساء والأطفال . وقد شيد عدد ضخم من دور الراحة للأمهات الحوامل والمرضعات وتوجد حجرات خاصة فى المصانع والمحلات التى يعمل فيها عدد كبير من النساء كى تستخدمها الأمهات

فى رضاعة أطفالهن ، وعلى الأخص « غرف النساء الصحية » .

وعند مايولد الطفل ينال والداه مكافأة مالية - إذا كانا محتاجين إليها - لشراء سرير له ، وما يلزمه من غذاء خاص . واذا كان الوالدان من العمال الذين يشتغلون بأجر فان المكافأة المالية تمنح لهما فى هذه الحالة من مؤسسة الدولة للتأمين الاجتماعى ، أو من مؤسسة المساعدة المتبادلة فى حالة ما إذا كان الأب أو الأم يتبع أحدهما أى منظمة تعاونية مشتركة فى مؤسسة المساعدة المتبادلة .

وعند ماترجع الأم الشابة إلى عملها بعد انتهاء أجازتها اللاحقة على وضع طفلها ، توفر لها ظروف خاصة تؤدى تحت ظلها العمل . ففى خلال الفترة التى ترضع فيها طفلها تعفى كلية من العمل الليلى ولا يسمح لها مطلقاً بأداء أى عمل اضافى . وتمنح الأمهات المرضعات فترات معينة بين ساعات العمل كى يطعمن أثناءها أطفالهن ولا يجوز أن تقل فترة الرضاعة التى يسمح للأم بها لرضاعة طفلها بين ساعات العمل عن ٣٠ دقيقة ، كما لا يجوز أن تزيد المدة بين فترتى رضاعة عن ثلاث ساعات ونصف بأى حال من الأحوال . وتحتسب فترات الرضاعة من ساعات العمل .

وإذا حدث وأن مرض طفل يقل عمره عن عامين فهنا تمنح أمه

اجازة من العمل مدفوعة الأجر مثل مايمنح العمال القادرون ولايراعى فى منح الاجازة والأجر ما إذا كان يوجد فى العائلة من يستطيع رعاية الطفل أثناء مرضه خلاف الأم .

وقد حدث فى أثناء الحرب الأخيرة أن ارتأت الحكومة السوفيتية أنه من الضرورى تجنيد جميع القادرين جسمانيا — من الذين يعيشون فى المدن — للعمل فى الأماكن القريبة من دورهم فى صناعات الطيارات والدبابات وغير ذلك من مختلف الصناعات حتى تنتج المؤسسات المهمة كل ماتستطيع انتاجه. وحتى تساهم المصانع المساهمة الجدية فى مد الحرب بما تحتاج إليه من ضروب الأسلحة والعتاد والمؤن . ولاتخضع النساء ذوات الأطفال الصغار لهذا التجنيد ولالأى شكل آخر من أشكال العمل الجبرى .

* * *

أما موقف الدولة السوفيتية من الأمومة ، وكذا مدى التقدير والشرف اللذين يمنحان لجميع الأمهات فى وطننا فيتضحان بجلاء فى القانون الذى أصدره مجلس السوفيت الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية فى ٨ يوليو عام ١٩٤٤ والقاضى بمنح آيات الشرف والتقدير للأمهات ذوات العائلات الكبيرة .

فتمنح الأم التى ولدت خمسة أطفال أو ستة « مدالية الأمومة » وتمنح الأم التى ولدت سبعة أو ثمانية أو تسعة أطفال وسام عظمة الأمومة ويعطى لقب « بطلة الأمومة » إلى جانب وسام وشهادة للأم التى أنجبت عشرة أطفال فأكثر . وقد روعى فى منح الألقاب وآيات الشرف تقدير الأطفال الذين قتلوا أو فقدوا خلال الحرب

وقد تم الحفل الأول الذى منحت فيه الأمهات ذوات العائلات الكبيرة آيات الشرف والتقدير فى أواخر أكتوبر عام ١٩٤٤ وكان بين من منحوا الجوائز والشهادات عاملات وفلاحات جماعيات وزوجات من غير المشتغلات بالأعمال خارج دورهن . ونذكر من بينهن أنا اليكسا هينا ولديها اثنى عشر ولدا، يخدم منهم فى الجيش الاحمر ثمانية . وهناك أيضا ايدوكسيا تردفيمونا وهى عاملة ولديها عشرة أطفال ، كان يقاتل منهم فى ميدان القتال اثنان . أما ريزكوفا فلديها عشرة أولاد ، كان يقاتل منهم فى ميدان القتال ستة أبناء وفتاة .

* * *

وقد أدت الاجراءات العديدة التى أنجزتها الدولة السوفيتية من أجل حماية الامهات والأطفال إلى أحسن النتائج . فنقص عدد

الوفيات بين المواليد إلى حد كبير. كما نقصت نسبة الوفيات بين المواليد فى أوكرانيا قبل الحرب بقليل، فى عام ١٩٤١، حتى بلغت ١٨,٠ ٠/. فى حين أن نسبة الوفيات فى أحسن دور الأمومة فى موسكو فى أوائل الحرب الأولى كانت ٤ز٠/.

وقد نقصت أيضا الوفيات بين الأطفال إلى حد كبير. فقبل بدء الحرب ضد الفاشية الألمانية كانت نسبة وفيات الاطفال أقل من نصف ما كانت عليه قبل الثورة. وبقى الاتجاه نحو نقصان نسبة الوفيات بين الأطفال على الرغم من الصعاب الجمة التى عرفها الوطن خلال الحرب. ولم يحل عام ١٩٤٢ حتى كانت نسبة وفيات الأطفال ثلثى ما كانت عليه عام ١٩٤٠.

وقد قلت الأمراض بين الاطفال بنسبة كبيرة أثناء فترة الحرب فكانت اصابات الدوسنتاريا فى عام ١٩٤٣ ثلث ما كانت عليه فى عام ١٩٤٠. وقلت إصابات الحمى القرمزية بمقدار النصف. كما قلت إصابات الحصبة والسعال الديكى وغيرهما. وكان للاجراءات التى اتخذتها الحكومة السوفيتية أكبر الاثر فى الحيلولة دون تأثير الحرب العالمية الثانية التأثير السيء، كما حدث أثناء الحرب العالمية الاولى عندما تزايدت نسبة وفيات الاطفال بمقدار ٣٠٪

الفصل الثانى

التشريعات السوفيتية

فى الزواج والعائلة .

منذ قيام الدولة السوفيتية والعائلة محط العناية والاهتمام الفائقين وتعيرها الحكومة أهمية غير عادية . فبعد أن نشبت ثورة أكتوبر بقليل صدرت قوانين عدة منها قانون صدر فى ديسمبر عام ١٩١٧ يعالج مسائل الزواج والعائلة والزواج المدنى ومركز الطفل . وفى خريف عام ١٩١٨ أصدرت جمهورية روسيا السوفيتية مجموعة قوانين خاصة بتقييد المواليد والزيجات والوفيات ، وأيضا تشريعا خاصا بالزواج والعائلة والوصاية .

والواقع أن العلائق العائلية التى كانت محور مجموعات القوانين الأولى التى أصدرها الاتحاد السوفيتى ، توضح لنا أتم توضيح مدى الأهمية التى تعيرها الدولة السوفيتية لهاته العلائق .

ومنذ ذلك التاريخ ، والحكومة السوفيتية تعالج من حين إلى آخر

مسائل الزواج والعائلة . ونحن سنعالج فى هذا المقام ثلاثة قوانين خاصة بالزواج والعائلة تعالجهما فى مجموعهما . ولن نجنح بذلك إلى التعرض لتفصيلات القوانين العديدة التى عالجت مسائل منفصلة من التى تتصل بالزواج والعائلة .

فهناك أولا مجموعة قوانين الزواج والعائلة والوصاية التى صدرت فى كل جمهورية سوفيتية من جمهوريات الاتحاد السوفيتى. وقد حلت مجموعة القوانين المذكورة محل التشريعات التى كانت قد صدرت فى الشهور الأولى للثورة . ولازالت مجموعة القوانين فى مسائل الزواج والعائلة والوصاية هى النافذة حتى اليوم (١)

(١) صدرت مجموعة القوانين المشار إليها فى كل من الستة عشر جمهورية التى يتكون منها الاتحاد السوفيتى وقد صدرت مجموعة القوانين المذكورة فى جمهوريات روسيا وأوكرانيا وبيلوروسيا وازربيجان وأرمينيا واوزبكستان فيما بين عامى ١٩٢٦ — ١٩٢٨ وفى جورجيا عام ١٩٣٠ وفى تركمانيا عام ١٩٣١ . أما جمهوريات كيرجيز وكازاخستان واستونيا ولاتفيا وليتوانيا وكاريليا الفنلندية فقد أقرت حكوماتها السوفيتية مجموعة القوانين النافذة فى جمهورية روسيا السوفيتية . وفى جمهورية مولدافيا تنفذ مؤقتا مجموعة القوانين الخاصة بجمهورية أوكرانيا .

وتنظم مجموعات القوانين المذكورة بأساليب متشابهة المسائل المتصلة بالزواج والعائلة . وترجع الاختلافات الطفيفة بين مختلف مجموعات القوانين الى الخصائص الوطنية المميزة للجمهوريات العديدة والى أساليب الحياة والاقتصاد فى كل جمهورية من جمهوريات الاتحاد السوفيتى .

وهناك ثانيا الأمر الشهير الذى أصدرته اللجنة المركزية التنفيذية ومجلس قوميسارية الشعب لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية فى ٢٧ يوليو عام ١٩٣٦ والذى يهدف إلى تقوية العائلة وتنظيم الالتزامات العائلية ومسئولية العائلة .

وهناك ثالثاً وأخيرا القانون الذى أصدره مجلس السوفييت الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية أثناء الحرب فى ٨ يونيو سنة ١٩٤٤، والذى يقدم حلولا جديدة لعدد من المشاكل التى صاحبت تنفيذ التشريعات التى تنظم الحياة العائلية .

وتوجد نقطة توضح لنا مدى الأهمية القصوى التى تعار للعلائق الزوجية والعائلية فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية . فقبل محاولة حل أعقد المشاكل وأهمها فى هذا الميدان ، حدث أن طرحت مشروعات القوانين للمناقشة العامة العلنية فى مختلف الأمكنة

وقد تم ذلك مع القانون الأول الذى صدر فى ظل الدولة السوفيتية ، والخاص بالزواج المدنى والاطفال ودفاتر التسجيل . فقد نشر مشروع القانون فى صحف بيتروجراد كى يناقش بصفة عامة وفى سنتى ١٩٣٥ و١٩٣٦ نشر أيضا للمناقشة العامة مشروع مجموعة القوانين الخاصة بالزواج والعائلة والوصاية .

ولم توافق الهيئات التشريعية على هذه المجموعة إلا بعد أن كان مشروعها قد نوقش كلية وتفصيلا فى طول الوطن وعرضه . وفى سنة ١٩٣٦ بعد أن كانت القوانين التى سبق الاشارة إليها قد أصبحت تطبق على مختلف المسائل المهمة المتصلة بالعائلة والحياة الزوجية بدىء لأول مرة فى مناقشتها بشكل واسع النطاق فى الصحف والاجتماعات والمحاضرات ، واشترك فى مناقشتها ودراستها عشرات الألوف من الناس .

وهنا نتساءل : وما هو المبدأ العام المتبع فى التشريعات السوفيتية الخاصة بالزواج والعائلة ؟

أولا وقبل أى شىء يهدف كل قانون يصدر فى هذا المجال إلى القضاء على آثار معتقدات الماضى عن الزواج والعائلة ، والتى تكون مازالت عالقة بأذهان الناس . وتقوم القوانين على أساس المساواة التامة القانونية بين الرجال والنساء كأعضاء فى عائلة وفقاً وتنفيذا لدستور الاتحاد السوفيتى الذى يقول :

« تتمتع النساء فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية بحقوق مساوية لحقوق الرجال فى جميع ميادين الحياة الاقتصادية والإدارية والثقافية والاجتماعية والسياسية (المادة ١٢٢ من دستور

الاتحاد السوفيتى)

ويهدف التشريع السوفيتى إلى تنمية شعور الوالدين بالمسئولية نحو أطفالهما ، ولهذا يقوم القانون أساسا على الحقيقة القائلة بأن العلائق الزوجية والعائلية ليست خاصة متصلة بالأفراد فقط ، بل إنه يهدف أيضا إلى تنظيم هذه العلائق لما فيه مصلحة الطرفين ومصلحة المجتمع فى مجموعه .

وقد عملت القوانين السوفيتية على انشاء نظام واسع كبير لمساعدة العائلة حتى تقوى بذلك العلائق العائلية . وتعتبر الدولة السوفيتية العائلة أساسا لأطفال الوطن الذين يتحتم تنشئتهم تنشئة سليمة حتى يصبحوا أفرادا أصحاء كاملين . وتعمل العائلة السوفيتية حاليا على تنمية وتطور الصفات فى الأطفال والطباع الطيبة التى يجب أن تكون من صفات كل مواطنى الاتحاد السوفيتى — صفات الاتحاد ، والمساعدة المتبادلة ، والشعور بالمسئولية نحو اسعاد المجموع

يضاف إلى ذلك أن الدولة لاتألو جهدا فى تنبيه الشعب الى المسائل التى يستحيل أن توجد إلا عند ما تتوفر الظروف العادية للحياة العائلية . ومن أجل هذه الأسباب تبذل الدولة كل جهدها من أجل تقوية العائلة .

ولقد كان لشروط الظروف التى تعمل على تطور الأسرة كوحدة واعية مرتبطة ارتباطاً وثيقا بالجماعة ، وليست مجرد مجموعة أنانية منعزلة على نفسها أكبر الأثر فى حمل الدولة على النظر إلى الأسرة باعتبارها أساسا قائماً ، يمكنها الاعتماد عليه ، ويمكنه معاونتها عند ما يجد الجد . ومن هنا كان الفهم بأن الدولة بتقويتها للعائلة إنما تقوى نفسها ، وتزيد من بأسها .

الفصل الثالث

مساعدة العـــائلة

من أهم الأعمال التى تمت لمساعدة العائلات هو ما أنجزته الدولة عام ١٩٣٦ لمعاونة الأمهات ذوات العائلات الكبيرة . ويقتضى ذلك منح الأم ذات الستة أطفال عند مولد الطفل السابع ، وكل طفل يولد بعده ، معاونة مالية قدرها ٢٠٠٠ روبل سنوياً حتى يبلغ الطفل الخامسة من عمره . وتمنح الأم إذا كان لديها عشرة أطفال منحة واحدة قدرها ٥٠٠٠ روبل عند مولد كل طفل جديد ، إلى جانب معاونة سنوية قدرها ٣٠٠٠ روبل لمدة أربعة أعوام تبتدى من العام الثانى لمولد الطفل .

ومنذ عام ١٩٣٦ والمعاونات المالية تصرف إلى الامهات المستحقات والمبالغ التى تخصص للمعاونات المالية تتزايد باستمرار . وقد بلغ مثلا مقـــدار المال الذى صرف عام ١٩٣٧ للمنح

والمساعدات المالية للأمهات ذوات العائلات الكبيرة حوالى ٤٠٠ مليون روبل . وبلغ الرقم عام ١٩٤١ حوالى ١٢٢٥ مليون روبل وقد صرفت الحكومة السوفيتية فيما بين عامى ١٩٣٦ و١٩٤٣ حوالى ٧٠٠٠٠ مليون روبل خصصت جميعها للمنح والمساعدات العائلية .

ولما كانت الحرب قد رزأت عدداً من العائلات بمتاعب مالية جسيمة ، فقد استحدثت الحكومة السوفيتية اجراءات لمعاونة العائلة ماليا . فزيد نصيب أمهات العائلات الكبيرة من المساعدات المالية وأصبحت المنح تعطى عند مولد الطفل الثالث الأمر الذى ترتب عليه زيادة عدد العائلات التى تعاونها الدولة حاليا زيادة كبيرة .

وقد تغير أيضا نظام دفع المنح وجعل أكثر اتفاقاً مع الحاجات الماسة للعائلة . وتدفع حاليا شهريا مبالغ إلى جانب المنح المالية السنوية ، وقد روعى فى جعل المساعدات المالية التى تدفع أن تكون قائمة مباشرة على عدد أطفال العائلة . وعند مولد الطفل السادس يدفع مبلغ أكبر من المبلغ الذى يدفع عند مولد الطفل الخامس وما يدفع عند مولد الطفل الخامس أكبر مما يدفع عند مولد الطفل الرابع . وهكذا .

وقد بسطت اجراءات النظام الذى يكفل حق المعاونات، وأيضا الاجراءات الخاصة بالحالات التى تقوم فيها الأم بجمع المال بنفسها . وعندما تصدر اللجنة التنفيذية لممثلى سوفييت العمال المحلى قرارا بمنح الأم معاونة ، فعندئذ تحصل الأم على كراس خاص بكل طفل . وييسر لها هذا الكراس حق الحصول على المعاونة لمدة خمس سنوات عن طريق بنوك الادخار فى المدن ،أو عن طريق مجالس سوفييت القرى فى المناطق الريفية . وتبقى الأم تحصل على المعاونات الممنوحة لها عن الأطفال الذين ولدوا فى سنوات سابقة ، حتى بعد إنجابها لأطفال آخرين جددا . وعندما تقرر المعاونة يراعى فى التقدير جميع الأطفال ، بغض النظر عن أعمارهم ، وبغض النظر عما اذا كانوا جميعا من أب واحد ، أم أنهم مختلفى الآباء . كما لا يغير من واقع الأمر ما إذا كان الاطفال يعيشون مع الأم أم لا يعيشون . ووفقا لهذه السياسة العامة يدخل دائما فى التقدير — عند منح الأوسمة والرتب — الأطفال الذين قتلوا أو فقدوا فى ميادين القتال .

ولا تعد المنح والمعاونات التى توجبها القوانين السوفيتية بمثابة

مكافآت تمنح عن مولد الأطفال . بل إن الهدف من المنح المالية والمعاونات هو تشجيع العائلات الكبيرة على رعاية صحة الأطفال وفى نفس الوقت مساعدة الأمهات على تنشئة أطفالهن . ولا يتوقف حق الحصول على المعاونات على مجرد كون الطفل الذى ستمنح أمه المعاونة بمناسبة مولده — حياً ، بل يتحتم أيضا أن يكون سائر الأطفال أحياء ساعة تقرير المعاونة . وعندما تقرر العلاوة يراعى فى التقدير دائما وجود الأطفال السابقين والمتبنيين ، بالاضافة إلى من تكون الأم قد أنجبتهم فى الحال .

وإذا توفيت الأم تصرف المعاونات إلى الأب أو إلى الولى على أمر الأطفال ، مادام أن الواحد منهما قد أخذ على عاتقه مهمة رعاية الأطفال وتنشئتهم .

وليست مساعدات الدولة للعائلة قاصرة على الاجراءات التى سبق بيانها .

فالواقع أن من أهم الأعمال فى هذا المضمار شبكة مؤسسات الأطفال الواسعة النطاق . وتنفق الحكومة السوفيتية سنويا على هذا العمل بالذات — تلبية لرغبات الشعب وحاجاته — مبالغ طائلة .

وقد بلغ عدد الأطفال الذين كانوا فى عام ١٩٤٠ برياض الأطفال الريفية الدائمة (والمخصصة للاطفال حتى سن الثالثة من عمرهم) حوالى ٨٩٠٫٠٠٠ طفل . وقبل أن تنشب الحرب الاخيرة بقليل ، كان عدد الاطفال الموجودين بالرياض — الدائمة منها والفصلية — والمنتشرة فى طول المناطق الريفية وعرضها ، حوالى الاربعة ملايين طفل .

ولما نشبت الحرب العالمية الثانية بدأت تشتغل جماعات كبيرة من النساء فى المصانع وفى طرق المواصلات وفى الادارات والمكاتب وقد أدى هذا الوضع الجديد إلى زيادة عدد مؤسسات الاطفال زيادة كبيرة ، حتى تخفف من أعباء النساء . ولا يزال عدد هذه المؤسسات يزداد على التوالى . وقد زاد عدد الأطفال الموجودين فى رياض الأطفال الريفية فى سنة ١٩٤٣ بنسبة ٤٠٪ ، كما أن زيادة عدد رياض الاطفال الريفية كانت بنسبة ٣٣٪ . وفى سنة ١٩٤٤ دخل أكثر من ٨٠ ألف طفل الى رياض الاطفال وقد أصدر أخيراً مجلس قوميسارى الشعب قرارا بضرورة توفير كافة الوسائل لقبول مليون طفل هذا العام فى رياض الاطفال .

ويوجد عدد ضخم من مدارس الاطفال وملاعبهم فى طول

الاتحاد السوفيتى وعرضه ، وهى مخصصة للاطفال الذين فوق سن الثالثة ، والذين تقل أعمارهم عن سن المدرسة المحدد . وكانت هذه المؤسسات فى سنة ١٩٤٠ تضم أكثر من ١٫٤٠٠٫٠٠٠ طفل . وقد كان من نتائج احتلال الالمان المؤقت للأراضى السوفيتية أن تهدمت هذه المؤسسات الموجودة فى تلك المناطق تهديما يكاد أن يكون كاملا ولما حررت المناطق السوفيتية انطلقت الحكومة تبنى مؤسسات الاطفال المهدمة من جديد ، وتزيد من عددها بالقدر الذى يحتاج اليه الشعب .

وقد تمت خطوة أخرى جديدة فى هذا المجال . فأصدرت الحكومة أمرا إلى جميع كوميساريات الشعب وإلى غيرها من مختلف الهيئات الحكومية ، تدعوها فيه إلى زيادة عدد مؤسسات الاطفال بشرط أن يتم ذلك تحت إشرافها . ويقع على عاتق هذه الهيئات الآن واجب رعاية الاطفال وتحقيق كل مطالبهم . وقد أصبحت جميع المصانع والادارات التى يشتغل فيها عدد كبير من النساء ملزمة بانشاء دور حضانة للاطفال ومدارس لهم قبل أى شىء آخر . وتقتضى برامج التشييد الصناعى التى وضعت للمستقبل إنشاء عدد كاف من « دور الحضانة » ودور رعاية الاطفال

تكفى لتلبية حاجات جميع الامهات اللاتى يشتغلن فى المؤسسات الداخلة فى تلك البرامج والتابعة لها . ولن يحل عام ١٩٤٥ حتى يكون هنالك أكثر من مليونى طفل، تضمهم دور الحضانة ، ودور رعاية الاطفال .

ويدفع الآباء مبلغا جد ضئيل من أجل رعاية أطفالهم . ويقل باستمرار المبلغ الذى يدفعه الآباء عن قيمة تكاليف غذاء الطفل وتعليمه. فى سنة ١٩٤٠ كان الآباء يدفعون ما بين ٢٥٪ و٣٥٪ من قيمة التكاليف التى كانت تنفقها الدولة على كل طفل . ومنذ عام ١٩٤٤ لايدفع الآباء من أرباب العائلات الكبيرة، وايضا العمال الذين يتقاضون أجوراً صغيرة غير نصف هذا المبلغ . ولا يقتضى أى مبلغ من أجل رعاية اطفال الجنود إلا فى حالة واحدة وهى حالة ما إذا كانت الأم تشتغل .

ومن المسائل التى تهم العائلات القاطنة فى المدن ارسال أطفالها إلى الريف فى فصل الصيف . وتجرى كثير من المؤسسات الحكومية والعامة على تنظيم رحلات الاطفال إلى الريف . وقد استمر هذا النظام متبعا حتى فى أقسى سنوات الحرب. ففى سنة ١٩٤٣ ضمت

المعسكرات الصيفية وملاعب الريف وغيرها من المؤسسات المماثلة أكثر من ١,٤٠٠,٠٠٠ طفل . أما فى سنة ١٩٤٤ فكانت تضم أكثر من ٢,٣٧٠,٠٠٠ طفل . ويقضى الأطفال ضعاف الصحة أجازاتهم فى معسكرات ودور خاصة ، يراعى فيها توفير كافة الوسائل التى تكفل تقويتهم والمحافظة على صحتهم . وحتى تضمن الحكومة تغذية الأطفال تغذية كاملة ، فقد وفرت — ولا تزال — لمؤسسات الاطفال آلافاً وآلافاً من أطنان اللحم والسمك واللبن والجبن والبيض والسكر والكاكاو والشيكولاته وغيرها من المواد الغذائية .

ونحن جميعا نعرف الدور الخاص الذى تؤديه المدرسة فى حياه العائلة . وسنذكر فى هذا المقام بعض الأرقام التى تبين مدى انتظام الاطفال السوفيتيين فى المدارس . فقبل الحرب الأخيرة كانت المدارس السوفيتية تضم أكثر من ٣٦ مليون طفل . وتتسع شبكة المدارس باستمرار سواء فى المدن أم فى المراكز الصناعية أم فى المناطق الزراعية ، بل وحتى فى أقصى مناطق الوطن . ففى تادجكستان مثلا توجد الآن أكثر من ٣٠٠٠ مدرسة ، فى حين أنه

لم تكن توجد بها قبل الثورة سوى ٢٤ مدرسة. وفى سنة ١٩١٤ كانت توجد ١٦٠ مدرسة فى أوزبكستان، لم تكن تضم سوى ١٧,٣٠٠ طفل، أما فى سنة ١٩٤١ فقد بلغ عدد الأطفال المنتظمين فى المدارس فى أوزبكستان أكثر من ١,٣٠٠,٠٠٠ طفل.

ولم يحل عام ١٩٤٤ حتى كان عدد الأطفال بالمدارس أكثر من أربعة ملايين طفل. والتعليم فى الإتحاد السوفيتى أصلا مجانى. وتفرض رسوم أسمية طفيفة فى السنوات الثلاثة الأخيرة من التعليم الثانوى. ومع ذلك يعفى أطفال رجال الجيش الأحمر والعمال من كافة التكاليف المدرسية، حتى من الرسوم المفروضه فى السنوات الثلاثة الأخيرة من التعليم الثانوى.

ويقوم أطفال المدارس بكافة الأعمال «الحائطية». وهى أعمال تكفل لهم فى أوقات فراغهم التسلية المفيدة السليمة. وليس من ريب فى أن هذه الأعمال تفيد العائلة فائدة كبيرة. وتزاول الاعمال الحائطية فى نوادى نقابات العمال، وفى مراكز الفنون والحرف وغيرها من المؤسسات الشبيهة. وتراعى المواهب الفنية بين الأطفال، حتى إذا وجدت كفلت لها أسباب النمو والتطور والإزدهار فى أماكن الرسم والرقص والغناء والرياضة وغيرها من الدوائر

التى تعمل باستمرار . وتوفر للأطفال دائما فرص مشاهدة الافلام السينمائية والمسرحيات والمباريات والاستماع إلى الفرق الموسيقية . وقبل أن تنشب الحرب الأخيرة كان يوجد هناك أكثر من عشرة ملايين طفل ، قد كفلت لهم أسباب الاستفادة من كل ما تقدم .

وأصدرت الحكومة السوفيتية فى عام ١٩٤٠ قانونا ، ينص على تنظيم تدريب الشباب ، حتى يصبح بمثابة احتياطى للشروعات الصناعية وأعمال النقل . ففتحت آلاف من مدارس الصناعة والسكك الحديدية والحرف كى يتلقى فيها الشبان من سن الرابعة عشرة فأكثر تدريبا مجانيا ، الى جانب قيام الدولة بتحمل كافة تكاليف أكلهم واقامتهم . وعند ما يحذق هؤلاء الشبان مهنتهم يرسلون للعمل فى المصانع والسكك الحديدية ، ولما كانت الدولة هى التى تقوم بتحمل تكاليف إطعام هؤلاء الشبان وإقامتهم ولبسهم ، طوال فترة التدريب ، فمن البين أن هذا التصرف يخفف من أعباء عائلات الشبان . وقد تخرج فى هذه المدارس المهنية أثناء الثلاث سنوات الأولى من الحرب الأخيرة أكثر من ١,٦٠٠,٠٠٠

عامل مدرب ، انطلقوا يشتغلون فى المؤسسات الصناعية والسكك الحديدية .

وتخفض الضرائب بالنسبة للعائلات . فضريبة الدخل التى يدفعها عمال المصانع والمحلات تخفض إذا كان دافع الضريبة يعول أكثر من ثلاثة أفراد . ويعفى من دفع الضرائب الزراعية المزارعون الجماعيون والفلاحون الذين يشتغلون فى مزارعهم الخاصة ، إذا بلغوا سن الكهولة ، ولم يكن يوجد بين عائلاتهم أفراد قادرون على العمل . كما تعفى من الضرائب العائلات التى يعمل ربها أو بعض أفرادها فى الجيش أو البحرية وتخفض الضرائب التى تدفعها عائلات المزارعين إذا كان لا يوجد بها سوى عامل واحد قادر وطفلان أو أكثر تقل أعمارهم عن ١٢ عاما . ويتم نفس التخفيض إذا وجد عاملان قادران وثلاثة أطفال أو أكثر تقل أعمارهم عن ١٢ عاما .

ولا تدفع عائلات الجنود والبحارة ضرائب حرب عن المعاونات الحكومية التى تنالها . وإذا توفى أحد أفراد القوات المقاتلة ، فتعفى عائلته من دفع ضريبة الحرب لمدة عام من تاريخ اليوم الذى يضمن لها فيه معاشا .

وتفرض ضرائب إضافية على العزاب وغير المتزوجات وأرباب العائلات الصغيرة . ولا يدفع الوالدان — إذا كان لديهما طفل واحد سوى سدس الضريبة ، أما إذا كان لديها طفلان فيدفعان $\frac{1}{12}$ من الضريبة . ويعفى كلية من دفع الضريبة الوالدان إذا كان لديهما ثلاثة أطفال أو أكثر . كما يعفى من دفع هذه الضريبة كلية الآتى بيانهم : أفراد القوات المقاتلة وزوجاتهم ، وجميع النساء اللاتى يتناولن مساعدات حكومية أو معاشات من أجل تربية أطفالهن وجميع الآباء الذين قتلت أطفالهم أو فقدوا أثناء الحرب .

ولقد أدخلت فى اعتبارها قوانين الحرب الخاصة بتجنيد قوى العمل رفاهية الأسرة والعمل على تقدمها وازدهارها . فأعفيت من التجنيد لجبهة العمل النساء اللاتى يرعين أطفالهن وأيضاً كل إمرأة لديها طفل يقل عمره عن أربعة سنوات ولا يكون عندها فى العائلة شخص تستطيع أن تركن إليه فى رعاية الطفل . ولا يسمح بتجنيد أية أمرأة إذا كان لديها طفل يقل عمره عن ٨ أعوام إلا إذا كان فى المصنع الذى ستشتغل به دار حضانة للأطفال (هذا على أساس أنه لا يوجد فى عائلتها أى شخص يستطيع رعاية الطفل) .

وتوفر صنوف الامتيازات لرجال العائلة عند ما يدعون إلى الخدمة العسكرية. ويتمتع أيضاً بهذه الامتيازات عائل العائلة الوحيد والطاعنون فى السن، وغير القادرين على العمل، والآباء بغض النظر عن أعمارهم.

وتدخل قوانين العقوبات السوفيتية أيضاً فى تقديرها مصالح العائلة. فتراعى الظروف العائلية القاسية عند توقيع الجزاء على المذنب. وبوقف أحياناً تنفيذ العقاب المستحق عن اقترافه جريمة ما، إذا كان التنفيذ المباشر سيؤثر فى أحوال عائلة الشخص المحكوم عليه.

ويقوم التشريع السوفيتى فى مسائل المعاش بدور مهم فى تقديم المعاونات للعائلة. فعند وفاة رب العائلة أو عند فقده تدفع الدولة معاشا للعائلة. وإذا كان لرب العائلة المسئول عن عائلة، أخوة وأخوات، فإنهم يتناولون أيضا معاشا إذا كان عمرهم أقل من السادسة عشرة (سن الدرسة حتى الثامنة عشرة)، أو إذا كانوا قد تخطوا هذه السن، ولكنهم ما زالوا عاجزين منذ طفولتهم عن العمل. ويتناول هذا المعاش أيضا الآباء والزوجات إذا كانوا

غير قادرين على العمل ، أو إذا كان عمرهم قد بلغ حد الكهولة ولكن الآباء والزوجات يتناولون المعاش بغض النظر عن قدرتهم على العمل، إذا كانوا يرعون أطفال المتوفى وإخوته وأخواته الذين تقل أعمارهم عن الثامنة .

وتصرف معاشات — بنفس الطرق التى مر ذكرها تقريباً — إلى عائلات المتوفين التى يقرر إعطؤها معاشات لخدمات المتوفين الطويلة (تدخل فى هذا القسم مجموعة كبيرة من العمال فى الاتحاد السوفيتى — مدرسين وعمالا طبيين وطيارين مدنيين ورجال الاسطول وغيرهم) . كما تصرف المعاشات لعائلات أبطال العمل وعائلات أصحاب المعاشات الشخصية (وهم الذين يمنحون معاشات نظير خدمات عظيمة نادرة يكونون قد أدوها للجمهورية) وأيضا لعائلات الذين يصبحون غير قادرين على الخدمة العسكرية ، وأخيراً لعائلات المشتركين فى الأعمال العسكرية وغيرهم .

وتقوم جمعيات الخدمة المشتركة فى المزارع الجماعية بدور مهم فى تقديم مختلف صنوف المعونة لرجال المزارع الجماعية ونسائها عند عجز أحدهم عن العمل ، أو عند كهولته أو مرضه ، وأيضا عند توفر

أى سبب من الأسباب التى تحول بين المزارع وبين العمل ، مما يعرض عائلته للحرمان والحاجة .

ولم تنشب الحرب الأخيرة حتى كانت قد ظهرت فى الاتحاد السوفيتى الرغبة الملحة لتأمين حياة عائلات الرجال الذين انخرطوا فى قوات القتال . فأضيفت عدة زيادات جديدة فى مسائل الإمتيازات والمعاونات والمعاشات ، وهى الزيادات التى كان قد بدىء فى إعدادها ووضعها قبل نشوب الحرب بأيام معدودات . ولم تمض أربعة أيام على نشوب الحرب حتى أصدر مجلس السوفيت الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية قرارا ينص على منح معاونات شهرية ، تدفع طوال مدة استمرار الحرب لعائلات العمال المجندين ولعائلات الرجال الذين جندوا للخدمات العسكرية . وقد دفعت الدولة منذ نشوب الحرب حتى أغسطس سنة ١٩٤٣ مبلغا قدره ١٤,٠٠٠ مليون روبل لعائلات الجنود ، يدخل كله تحت قسمى المعاونات والمعاشات . ثم إن لجان قوميسارية الشعب فى مختلف الجمهوريات ، وأيضا سوفيانيات نواب الشعب كانت قد أنشأت منذ البداءة مكاتب خاصة ، عملها الرئيسى هو السهر على راحة

عائلات الجنود . وتوفير حاجاتها وتأمين أحوالها . وقد كانت هذه المكاتب تولى عناية فائقة للأطفال . وليس أدل على ذلك من أنه فى خلال أربعة أشهر من عام ١٩٤٣ بلغ عدد الأطفال الذين يرعون فى الرياض ودور الحضانة حوالى ٤٣٠ ألف طفل كما كانت توفر يوميا حوالى ٣٥٠ ألف طفل وجبات الطعام فى غرف للأكل خاصة بهم .

الفصل الرابع

أشكال الزواج

ما هو موقف التشريع السوفيتى من مسألة الزواج والعائلة ؟ لا يعترف القانون السوفيتى إلا بالزواج المدنى السوفيتى .

ولكن الدولة السوفيتية لا تمنع بأى حال من الأحوال ، أو تقيم العراقيل ، أمام تدشين الزواج فى حفل كنائسى . فدستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية يكفل لجميع مواطنى الاتحاد السوفيتى الحق فى إقامة ومزاولة الشعائر والاحتفالات الدينية . ولئن كان الدستور يفصل أيضا بين الكنيسة والدولة ، الأمر الذى يترتب عليه أن القانون لا يعترف بالشرعية والسلامة لغير الزيجات التى تنجزها السلطات المدنية وتسجل فى مكاتب التسجيل ، الا أن هذا الموقف لا يمتد بداهة إلى الزيجات الكنائسية التى تمت قبل الثورة فهذه تبقى حافظة لكل مقوماتها وعناصرها ، تماما كالزيجات التى تمت بعد الثورة ، وسجلت فى مكاتب التسجيل .

وقد كان القانون السوفيتي — حتى ٨ يوليو عام ١٩٤٤ — يعترف بشرعية الزيجات غير المسجلة . فكان اتصال الرجل والمرأة أو مساكنتهما لبعض كزوجين ، ولو لم تقيد عن طريق المسجل كانت تنتج كل الحقوق والإلتزامات التي ينتجها الزواج المسجل (في مسائل النفقة وتقسيم الملكية والميراث ... الخ) .

غير أن قانون ٨ يوليو عام ١٩٤٤ قد أجرى تغييرات مهمة في القانون السوفيتي السابق . فإن الأزواج — بمقتضى القانون الجديد — الذين يسجلون زيجاتهم لدى السلطات المدنية ، هم فقط الذين يتمتعون بحق النفقة ، وحق اقتسام الملكية التي تتكون أثناء الحياة الزوجية ، وحق الارث عند وفاة الزوج أو الزوجة .. الخ أي أن « الزواج الواقعي » لم يعد يحظى بحماية القانون .

ولمسألة الحماية القانونية « للزواج الواقعي » تاريخها في التشريع السوفيتي . فنرى أولا أن مجموعة القوانين السوفيتية الأولى في الزواج والعائلة — وهي التي نشرت في عام ١٩١٨ — كانت تضع القواعد الأساسية لعلائق عائلية جديدة اشتراكية ، ولم تكن هذه المجموعة من القوانين تنص على حماية قانونية للزيجات

غير المسجلة . ولم يكن هذا يعدو أن يكون انعكاسا وتعبيرا للموقف السلبى الذى يقفه القانون السوفيتى فى العلائق الزوجية غير الشرعية، والتى كان من المحتمل أن تؤدى إلى نتائج غير مرغوب فى حصولها من الناحية الاجتماعية ، وأخص هذه النتائج تكاثر عدد العائلات وعدم استقرارها .

ولكن على أية حال حدث بعد ذلك فى عامى ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ ، عندما أخذ النقاش يدور حول مجموعة القوانين العائلية الجديدة أن بدأ الجميع يتبينون قدر الصعاب الاقتصادية التى كان الاتحاد السوفيتى لايزال يعانيها ، والتى لم تكن قد نجمت إلا من فترة البناء والتشييد وكان مؤدى رفض تقديم الحماية القانونية للزيجات القائمة غير المسجلة فى خلال هذه الفترة هو حرمان أطراف مثل هذا « الزواج الواقعى » من حقوق النفقة واقتسام الممتلكات التى تكونت خلال الحياة الزوجية والإرث عند وفاة أحد الطرفين ، أى أن هذا كان سيعنى أساسيا وقبل كل شىء ترك المرأة من غير أية حماية أو معاونة ولم تكن الدولة السوفيتية بداهة بالتى تقر مثل هذا الوضع .

ولما حدثت بعد ذلك التغييرات الأصلية فى الاتحاد السوفيتى كان مقتضاها الحتمى معالجة المسألة من زاوية مختلفة . كانت هناك

ملايين من النساء يعملن ويعُلن أنفسهن . فقبل الحرب الأخيرة بقليل كانت هناك حوالى ١١ مليون امرأة ، يعملن فى المصانع ومختلف الإدارات، وحوالى ١٩ مليون امرأة يشتغلن فى المزارع الجماعية ، كما كانت نسبة عدد الطالبات بمعاهد التعليم العالى حوالى ٥٧ ٪ من مجموع الطلبة والطالبات معا . وفى فترة الحرب أخذ يزداد عدد النساء اللائى كن ينصرفن إلى العمل الإنتاجى ولقد كان من آثار كل ذلك أن أخذ مستوى النساء المادى يرتفع، وأيضا أحوالهن المعاشية ، ثم كانت النتيجة ان أصبحت النساء فى مستوى ثقافى أعلى ، لم تبلغه قط من قبل . يضاف إلى ذلك تزايد قيمة المعاونات التى حرصت الدولة على تقديمها إلى الأمهات فى السنوات القليلة الماضية تزايداً كبيراً ، وأيضا اتساع شبكة المدارس، وازدياد عدد دور الحضانة ورياض الأطفال وغيرها من مؤسسات الأطفال زيادة لم يسبق لها مثيل .

ونحن لو أخذنا جميع هذه الأحوال المتغيرة معا ، نجد أنها قد أنتجت أساسا جديدا للعلائق بين الرجال والنساء ، فان رفض تقديم الحماية للزواج الواقعى، لم يكن قد بات سيؤدى إلى الاضرار بمصالح

النساء السوفياتيات . ثم أن أحوال حياتهن الجديدة لم تكن قد باتت بالتى ترغمهن على علائق زوجية لاينظمها القانون . ولم تكن مثل هذه العلائق — فى ظل الأحوال الحاضرة — لتعنى غير انعكاس لموقف غير سليم أو نتى من الزواج والعائلة .

لم يكن عدم المساواة الاجتماعية — فى روسيا قبل الثورة — يسمح لبعض الرجال والنساء باتمام علائق زوجية رسمية ، وكان يرغمهم جميعا على خلق الصلات والزيجات غير الشرعية

أما فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية فقد كان نتيجة اختفاء كل صنف من صنوف عدم المساواة الاجتماعية ، ونتيجة بناء الزواج وتدعيمه على أسس الحرية الحقيقية والمساواة التامة بين الرجال والنساء أن زال إلى غير رجعة السبب الموضوعى والأساسى الذى كان يؤدى إلى مثل هذه الزيجات التى كانت توجد فى عصور روسيا القيصرية .

وتحرص الحكومة السوفيتية على تشجيع تسجيل جميع الزيجات نظراً لأن هذا التسجيل كما يخدم الدولة فى مجموعها فهو يخدم فى نفس الوقت الأفراد .

وليس الزواج بين صغار السن ممنوعا. وكذا الزواج بين الافراد الوثيقى القرابة بعضهم بعضاً . وتعترف الدولة فقط بالزيجات المسجلة لأن هذا الاعتراف يضمن انجاز أهم عنصر فى قانون العائلة السوفيتى والاخلاق الاشتراكية ، ونعنى بهذا العنصر عنصر عدم تعدد الزوجات أو الأزواج .

ولهذا فان الدولة السوفيتية تعتبر الزواج المسجل شيئا أكثر من أن يكون مجرد شاهد اثبات على وجود العلائق الزوجية . إنه عمل تقوم الدولة عن طريقه مع استخدام كل سلطانها وقوتها بالاعتراف بالعلائق الزوجية القائمة وتقويتها ومعاونتها ووضعها تحت حمايتها .

ويقدم الشخص الراغب فى تسجيل الزواج طلباً إلى المسجل مصحوبا بشهادة مذكور بها أنه لاتوجد عوائق قانونية تحول دون اتمام عقد الزواج ، وأن كلا من الطرفين على علم بصحة الطرف الآخر . وأن هذه هى المرة الاولى أو الثانية أو الثالثة الخ . . التى يتزوج كلاهما فيها ، مع بيان ما إذا كان لدى أحدهما أطفال من زواج سابق أم لا يوجد .

ويتلو المسجل الذى يسجل الزواج على الطرفين مواد القانون

المتصلة بالزواج ، ويخبرهما بالحوائل القانونية التى قد توجد وتحول دون الزواج ، ثم يحذرهما من مغبة إعطاء معلومات غير صحيحة . ويوقع الطرفان بعد ذلك على وثيقة الزواج ، ويشهد المسجل فى نفس الوقت على ماتم .

وإذا ظهر أى مانع قانونى يحول دون الزواج قبل توقيع عقد الزواج ، فهنا يوقف المسجل التوقيع على العقد ، ويطلب شاهد إثبات على وجود المانع .

ويقيد تسجيل الزواج فى البطاقتين الشخصيتين لكلا الطرفين

والزواج الذى يتم بين أجنبى ومواطن سوفيتى هو تماماً كالزواج بين أجنبيين على أرض سوفيتية ، يستلزم تسجيله بالطريقة العادية المتبعة . ولكن يسمح مع ذلك بالنسبة للزيجات التى تتم بين أجانب أن تعقد فى قنصليات وسفارات الدول الأجنبية الموجودة فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية بشرط ألا يُخْرَق القانون السوفيتى .

ويستطيع السوفيتى أو السوفيتية الزواج من شخص لايعتبر من مواطنى الاتحاد السوفيتى ، ولا يفقد أحدهما مع ذلك جنسيته السوفيتية .

الفصل الخامس

عقد الزواج

الزواج عقد اختيارى . وأول ما يشترطه القانون السوفيتى هو الرضاء المتبادل لطرفى عقد الزواج . ولا يتطلب القانون السوفيتى الحصول على موافقة ما لاتمام حفل الزواج من شخص ثالث ، مثل الأب أو الوصى إذا كان الزواج بين مدنيين ، أو من ضباط الجيش فى حالة ما إذا كان أحد الزوجين أو كلاهما من الجنود وأكثر من ذلك نجد أن القانون السوفيتى لا يقر مطلقا الحصول على موافقة غير مباشرة من الوالدين ، والتى قد ينعكس أثرها فى حرمان الأطفال من إرثهم فى حالة زواجهم ضد رغبة والديهم . وإذن فكل مواطن فى الاتحاد السوفيتى بلغ سن الزواج يكفل له الحق فى اختيار الطرف الآخر بكل حرية واستقلال .

ويعاقب القانون على كل خرق لهذه القاعدة ، كاستعمال القوة

أو التهديد أو الخديعة أو استخدام أى سبيل فى الضغط على أى شخص، وإرغامه على التقيد بالعلائق الزوجية. وفى بعض الجمهوريات البعيدة مثلا، حيث لا تزال توجد بقايا النظام القبلى، يحدث أحيانا أن نرغم النساء على الزواج أو الاستمرار فى المعاشرة الجنسية على الرغم من إرادتهن. ولكن هذه الأفعال تعتبر جرائم خطيرة ويعاقب عليها بالحبس.

وفى بعض الجمهوريات الشرقية بالاتحاد السوفيتى كانت توجد عادات منتشرة، ترغم الأرملة على الزواج من أحد أقرباء زوجها المتوفى، كما أن النساء كن يخطفن ويرغمن على الزواج على الرغم من رغبتهن، إلى غير ذلك من العادات التى تعتبر عدوانا على حقوق الفرد وهبوطا بمكانته. ولكن هذه العادات جميعها يعاقب عليها القانون السوفيتى بصرامة.

ويعاقب على المعاونة فى خطف أية امرأة بالحبس لمدة طويلة. ويتحتم إرجاع المرأة المخطوفة فى الحال إلى منزل والديها أو أقاربها. ويلقى التشريع السوفيتى على عاتق السلطات المحلية مسئولية القيام باتخاذ أى عمل إيجابى فى مثل هذه الحالات، كما أن الموظفين الذين

لايؤدون واجبهم على أتم وجه يكونون معرضين للمسئولية والجزاء.

وقد قام القانون السوفيتى بتحرير الرجل من كثير من القيود الاجتماعية والقومية والدينية وغيرها من القيود التى كانت قد فرضت عليه فى كل مايتصل بالزواج قبل الثورة . فمثلا كانت الزيجات ممنوعة بين أعضاء الكنيسة الارثوذكية الروسية وأعضاء الكنيسة الكاثوليكية ، وغير ذلك من الكنائس المسيحية وغير المسيحيين وفى مملكة بولندا كان الزواج ممنوعا بين أعضاء الكنائس اللوثرية والاصلاحية وغير المسيحيين . أما فى ظل القانون السوفيتى فلم تعد توجد بعد قيود دينية أو عنصرية ، أو قومية فى مسألة الزواج ، كما لم تعد توجد فى أى نوع آخر من فروع الحياة .

ومن الأمور المهمة المتصلة بالزواج مسألة العمر . ففى أغلبية الجمهوريات الاتحادية السوفيتية نجد أن سن الزواج لكل من الرجال والنساء هو الثامنة عشرة (الثامنة عشرة هو السن القانونى للأغلبية فى الاتحاد السوفيتى) ولكن يحق لمجالس السوفيت — فى ظروف استثنائية — وبشرط تقديم طلب من الفرد الراغب فى الزواج ، أن تخفض السن بالنسبة للمرأة بمقدار عام واحد عن السن القانونى المعتبر ، وهو الثامنة عشرة .

وتراعى ظروف المناخ والجو وغير ذلك من الأحوال الخاصة في بعض الجمهوريات السوفيتية (مثل جمهوريات ازربيجان وجورجيا وأوكرانيا) . وعلى أساسها نجد أن سن الزواج عند النساء محدد بالسادسة عشرة .

ويعاقب الشخص الذى يتزوج من آخر لم يبلغ السن القانونية بالحبس لمدة عامين . وتزادمدة العقوبة إلى ثمانية إذا تزوج الشخص من آخر لم يبلغ الحلم ، ومن باب أولى إذا أرغم مثل هذا الشخص الذى لم يبلغ الحلم على الزواج .

وقد كانت القوانين السابقة على الثورة تسمح فى بعض الأحيان بالزواج فى سن مبكرة . فمثلا كانت شعوب القوقاز يسمح فيها باتمام الزيجات بين عرائس فى الثالثة عشرة من أعمارهن ، وبين ذكور فى الخامسة عشرة . كما أن سن الزواج كانت بين شعوب سيبريا الشرقية هى الرابعة عشرة عند المرأة والسادسة عشره للذكر . والواقع أن الزواج بين صغار السن ، وهى عادة ورثت عن الماضى قد بقيت قائمة فى بعض الجمهوريات الشرقية حتى إلى مابعد قيام ثورة اكتوبر .

ولم تتوان الحكومة السوفيتية . فسرعان ماأظهرت موقفها

المعادى لهذا النوع من الزواج ، ولكن كان يلزم قدر كبير من التعليم والعمل التجريبى حتى يمكن التغلب على هذه العادة. وفى بعض الحالات كان يضطر إلى الإلتجاء إلى المحكمة الجنائية لطلب معونتها واستشارتها . وفى أزبكستان الآن مثلا يعاقب بالحبس على حالات الزواج التى يعقدها الآباء والأقارب والأوصياء بين الصغار . كما يعاقب على مجرد الإشتراك فى انجاز هذه العقود .

وكانت توجد قبل الثورة بعض قيود ترغم جماعات معينة من الناس على الإنتظار إلى سن أكبر قبل الزواج (مثل الضباط إذ لم يكن يسمح لهم بالزواج قبل سن الثالثة والعشرين) . كما أن الزواج لم يكن يسمح به بين الذين تخطوا الثمانين . وكان القانون يعين الحد الأقصى للفرق بين عمرى الطرفين . أما فى ظل القانون السوفيتى فلا توجد بتاتا أمثال هذه القيود .

ومن القواعد المهمة التى عنى بها التشريع السوفيتى حرصه على منع تعدد الزوجات أو الأزواج . فلا يمكن أن يتم الزواج بين الطرفين، ويكون أحدهما أو كلاهما متزوجا .

ومنذ أن أعلنت الحكومة السوفيتية هذه القاعدة فى قانونها الأول الذى صدر بعد عدة أيام من ثورة اكتوبر ، وهى توالى العمل على

التطور بالقاعدة وتدعيمها . وقد تبدى أثر ذلك بشكل أوضح فى القانون الذى أصدره مجلس السوفيت الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية فى ٨ يوليو عام ١٩٤٤ .

ولما كان خرق قاعدة عدم تعدد الزوجات أو الأزواج فى الاتحاد السوفيتى قل أن يحدث ، فلم تكن هناك ثمة حاجة الى اتخاذ اجراءات رادعة لمقاومة الخرق المنتظر لتلك القاعدة . ويحصر التشريع السوفيتى الحالات التى يعاقب عليها عند اخفاء حقيقة الزواج القائم أو عند اعطاء معلومات غير صحيحة للسجل . ففى بعض جمهوريات الاتحاد السوفيتى حيث يمكن بسهولة تعدد الزوجات بحكم العادات الموروثة عن الماضى نجد أن السلطات السوفيتية تضع مركز الثقل فى نشر التعليم ، كما أنها تكافح فى نفس الوقت ضد تعدد الزوجات باعتباره جريمة فى حد ذاتها .

ولما كان الزواج لا يتم إلا على أساس الرضاء المتبادل لطرفيه فنتيجة لضرورة وجود إرادتهما الحرة المعبرة ، نجد أن الزيجات لا يسمح بها إذا كان أحد الطرفين أو كلاهما ضعيف العقل أو معتوها .

ولا يسمح بالزواج بين الأصول والفروع، أو بين الإخوة والأخوات، ولو اختلفت أمهاتهم أو آباؤهم ما دام أن الطرفين يجتمعان عند أب أو أم.

ولم يعترف القانون السوفيتي بالقيود التي كانت قائمة قبل الثورة والتي تمنع الزيجات بين أقارب الأب والأم.

الفصل السادس

حقوق وواجبات الزوج والزوجة

لما كان الزواج اتحادا اختياريا بين الزوج والزوجة، فمن البديهى ألا يترتب عليه بأى حال من الأحوال فقدان أحدهما لذاتيته. وعلى هذا الأساس حلت مسألة اللقب مثلا. ومن المعتاد أن تحمل المرأة اسم زوجها، ولكنها ليست مرغمة على ذلك كما كان يقتضى القانون مثلا قبل الثورة. وتنص مجموعات القوانين فى جميع الجمهوريات السوفيتية على أنه عند تسجيل الزواج يحق للطرفين اختيار لقب مشترك بمحض اختيارهما (قد يكون لقب الرجل أو المرأة) أو أن يبقى كلاهما محتفظا باسمه الأصلى.

ويبقى لكل من الزوجين مطلق الحرية فى اختيار المهنة أو الوظيفة التى يريدها. وقد كانت المرأة قبل الثورة لا تستطيع أن تعمل «بدون إذن زوجها».

ولا يفرض الزواج أى قيد قانونى فى اختيار مقر إقامة معين سواء بارادة أحدهما أو كليهما . وليست المرأة تابعة للرجل . فتحمل المرأة مثلا بطاقتها الشخصية . ودون أن يكون القانون السوفيتى قد تدخل بأى حال من الأحوال فى حق المتزوجين فى اختيار محل إقامتهما نجد أنه (رغبة فى تقوية العائلة التى يهم — فى ظل الظروف العادية — توفير مقر مشترك للزوجة والزوجة) يرغم مدير المصنع أو الادارة على التصريح للمرأة المتزوجة بترك عملها عند انتقال زوجها إلى مكان آخر يعمل به .

وتقوم المساواة التامة بين الزوج والزوجة بالنسبة للعلائق الملكية . فالممتلكات التى كان يملكها كل منهما قبل الزواج تبقى على ملكيته . أما الممتلكات التى تكون قد امتلكت فى فترة الحياة الزوجية فتقسم بينهما بالتساوى . وأى اختلاف يتصل بالممتلكات الخاصة بالزوج أو الزوجة يعرض أمره على القضاء للفصل فيه . ويحق للمحكمة على أساس تقدير ظروف الحالة أن تعطى لأحدهما فوراً من الممتلكات قدراً أكثر من الآخر . ويعتبر القضاء السوفيتى العمل الذى تزاوله المرأة فى البيت فى رعاية الأطفال مساويا للعمل

الإنتاجى الذى يقوم به الرجل خارج البيت. ولا تخضع للتقسيم بعض الممتلكات التى يستخدمها أحد الزوجين مثل الآلات الجراحية التى يستخدمها الطبيب فى عمله.

وتعتبر من الممتلكات المشتركة مختلف صنوف الكماليات التى حصل عليها أثناء الحياة الزوجية، ولو لم يستخدمها أحد الزوجين. ويراعى القضاء السوفيتى عند تقسيم الممتلكات المشتركة وفصل الحاجات بعضها عن بعض — مسألة أى الوالدين هو الذى سيقوم بمسئولية رعاية الأطفال. بل إن هذه المسألة هى العنصر الحاسم الذى يراعيه القضاء السوفيتى دائماً عند إجراء التقسيم. فتقسم المحكمة الممتلكات على أساس أن تعطى الطرف الذى سيرعى الأطفال جميع الأدوات الضرورية التى تلزم فى رعاية الأطفال وتنشئتهم.

وليس الالتزام الذى يقضى بتقديم المعونة المادية إلى أعضاء العائلة أمراً هيناً، بل إنه على أكبر جانب من الأهمية والخطورة وتتحدد بوجه عام الفكرة السوفيتية التى تخضع للقانون فى مسألة النفقة فيما يلى: — فالالتزام القاضى بتقديم المعونة المادية إلى أعضاء العائلة الآخرين ليس شكلاً من أشكال الإحسان، كما أن الحق

فى الحصول على معاش لا يخول أعضاء العائلة العيش بدون عمل على حساب الآخرين. ولهذا فان الحق فى الحصول على معاش مقصور على الأفراد الذين يتيح سنهم الحصول على معاش (مثل الأطفال) أو الذين تقتضى ذلك حالتهم الصحية (مثل المرضى والكهول) ، أى الذين لا يقدرون على العمل .

ويحق لكل من الزوجين إذا كان عاجزا ، وغير قادر على العمل أن يحصل على معونة من الطرف الآخر ، ما دام أن الأخير قادرا على تقديم هذه المعونة. وفى حالة الاختلاف حول قدر المعونة المطلوب دفعها ، يرفع الأمر إلى القضاء للفصل فيه . وتحدد المجموعات القانونية لمختلف الجمهوريات السوفيتية المدة التى يستمر خلالها تقديم المعونة بعد فسخ الزواج . ففى جمهورية روسيا نجد أن المدة هى عام واحد . ويشترط فى جمهورية جورجيا ألا تتجاوز المدة ثلاثة أعوام . ولا تنص المجموعة القانونية فى جمهورية أوكرانيا على أى تحديد للمدة .

ويتحتم تقديم المساعدة المادية بغض النظر عن أسباب عدم المقدرة على العمل ، وبغض النظر عن الوقت الذى وقع فيه الحادث .

سواء كان الحادث قد وقع خلال الحياة الزوجية أو قبل الزواج أو بعد الطلاق .

ويرث كل من الزوج والزوجة عند وفاة الآخر — هذا الارث الذى ينظمه القانون أو اتفاق الطرفين — مع الأطفال والآباء العاجزين . ويقدمون على جميع الورثة الآخرين . ولاينقص القانون السوفيتى من نصيب المرأة فى الإرث بالنسبة إلى مايرثه الآخرون . بل إن الجميع يقفون على قدم المساواة .

الفصل السابع

الطـــــلاق

منذ قيام الدولة السوفيتية ومسألة الطلاق من أظهر المسائل التى يوليها التشريع السوفيتى النصيب الأوفر من العناية والاهتمام . ومن أول القوانين التى صدرت فى ظل الدولة الجديدة قانون الطلاق الصادر فى ١٩ ديسمبر عام ١٩١٧ . وقد أعلن هذا القانون حق الطلاق الحر غير المقيد بشرط . فكان يكفى لوقوع الطلاق أن يقدم أحد الزوجين أو كلاهما طلبا بذلك، دون أن يذكر به أى سبب لتبرير الطلاق . وهكذا كانت الموانع العديدة التى تحول دون الطلاق فى قوانين ماقبل الثورة قد قضى عليها تماما . وأمام هذا الوضع الجديد وجد آلاف من الناس أن الفرصة قد واتتهم للتخلص من أغلال العلائق الزوجية القديمة التى تربطهم بمن لا يسايرونهم وأيضا للتخلص من الوظيفة السيئة للزوجة، ومن عناصر القهر والارغام مثل دكتاتورية الأزواج والآباء . . . الخ .

والواقع أن أثر هذا القانون كعامل من عوامل التحرر كان عظيما خلال الشهور القليلة الأولى التالية لظهوره . وأخذت السلطات

السوفيتية تعالج آلافا من حالات الطلاق . ولم تقف سهولة الطلاق ويسره عند حد . إذ أنها كانت أيضا الأساس فى المجموعات القانونية التى وضعتها جميع الجمهوريات السوفيتية ، ثم أخذت تطبقها .

ولم يكن تشريع الطلاق فى هذه الفترة يقيم عوائق ما أمام الطلاق نظرا لأن العلائق العائلية الاشتراكية الجديدة كانت لاتزال فى مرحلة التكوين . وعندما تغير الوضع فى الوطن بعد انتصار الاشتراكية وبعد أن كانت التربة قد أصبحت معدة لتشييد عائلة سوفيتية قوية ، وأيضا بعد أن كانت الأخلاق السوفيتية فى مسائل الزواج قد ارتقت إلى حد كبير ، وأصبحت ثابتة الدعائم ، فهنا كانت الأحوال قد أصبحت تقتضى معاودة النظر فى قوانين الطلاق .

ووجدت الحكومة السوفيتية فى عام ١٩٣٦ أن من الضرورى اتخاذ بعض الاجراءات للقضاء على موقف الاستهتار والاستخفاف من العائلة والعلائق العائلية ، ولإدخال بعض التغييرات الخفيفة فى قوانين الطلاق . فاقتضت أن يذهب طالبا الطلاق سويا الى المسجل وأن يؤشر بالطلاق فى بطاقتيهما الشخصية ، ثم أخذت تعد الوسائل والأسباب لتسجيل الطلاق .

ولم تلبث الحكومة السوفيتية أن اتخذت خطوة أخرى فى هذا

الاتجاه ، نص عليها القانون الذى أصدره مجلس السوفيت الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية فى ٨ يوليو عام ١٩٤٤ فبينا لا يقيم القانون أى عائق فى طريق الطلاق مادامت هناك أسس سليمة يستند إليها ، نجد أن الحكومة السوفيتية فى القانون المذكور قد اتخذت اجراءات معينة للحيلولة دون وقوع أى طلاق غير قائم على أسباب صحيحة ، وللقضاء على موقف الاستخفاف والاستهتار من الزواج .

وينص القانون الجديد على أن الطلاق يقع بشكل علنى . وعلى أنه لا يقع إلا بحكم القضاء . ويبيح القانون — بناء على طلب الطرفين المتنازعين — أن تنظر القضية فى جلسة سرية . ويقتضى القانون لنظر القضية أن يقدم طالب الطلاق طلبا إلى محكمة الشعب ، يذكر به الأسباب التى تحدوه إلى طلب الطلاق . وترسل المحكمة بعد ذلك فى طلب الطرف الآخر . وتبدأ فى سؤال الطالب فى موضوع طلبه ، ثم تأخذ فى تحقيق الأسباب المقدمة منه . وقد تستدعى المحكمة شهوداً إذا وجدت ضرورة لذلك . وتنشر بعد ذلك أخبار قضايا الطلاق فى الصحف .

ويلزم القانون محكمة الشعب بعد التحقيق فى البواعث التى تدفع

إلى الطلاق أن تبذل جهدها فى محاولة اقناع كل من الزوج والزوجة للعدول عن الطلاق . واذا لم تجد محاولات الاقناع فترفع القضية بعد ذلك الى المحاكم العليا .

وعند مايحكم بالطلاق فى القضية تقرر المحكمة أى الطرفين هو الذى سيقوم برعاية الأطفال ، وأى الطرفين هو الذى سيلتزم بدفع قيمة النفقات أثناء مدة الرعاية . وتحدد المحكمة فى نفس الوقت كيفية إجراء تقسيم الممتلكات

ونحن نرى من هنا أن القانون الجديد يخول المحكمة الحق فى رفض طلب الطلاق أو الحكم به . وقد رؤى من الأصوب ألا ينص فى القانون على حالات معينة تكفى فى حد ذاتها كى تعتبر سببا للحكم بالطلاق . فالحياة مختلفة جوانبها . فما يصلح كى يكون أساسا للطلاق فى حالة معينة ، قد لا يصلح على الاطلاق فى حالة أخرى . والواقع أن القضاء السوفيتى ليس سوى جهاز ديموقراطى ، يعكس إرادة جماهير الشعب الغفير وأخلاقهم وتجارب حياتهم .

ويقوم المسجل بمجرد صدور حكم القضاء بالطلاق باصدار شهادات الطلاق ، ثم يؤشر التأشيرات الضرورية فى البطاقتين الشخصيتين لكلا الزوجين .

ويقتضى القانون اقتران تقديم طلب الطلاق إلى المحكمة بدفع مبلغ ١٠٠ روبل . مع دفع مبلغ آخر عند تحرير الشهادة بمعرفة المسجل ، يتراوح بين ٥٠٠,٠٠٠ روبل

الفصل الثامن

علاقات الوالدين والأبناء القانونية

يتلخص أساس العلاقات القانونية للوالدين والأبناء وفق القانون السوفيتى فيما يلى : — حماية حقوق الوالدين حماية تامة مقترنة مع حماية الدولة لمصالح الأطفال، والمساواة التامة بين الأب والأم فى مركزيهما من الطفل ومن رعايته . ويقتضى ذلك كله توفر التزامات معينة على عاتق كل من الوالدين والأبناء .

وليس المقصود بأى حال من الأحوال من وراء المجهودات الضخمة التى تقوم بها الدولة من أجل تقوية العائلة وتشييد الصنوف العديدة من المؤسسات للأطفال ورعايتها وغير ذلك من الاجراءات الأخرى العديدة التى تعاون بها الدولة الوالدين فى رعاية أطفالهما وتنشئتهما هو إضعاف العلاقات بين الوالدين والأبناء ، ولكن المقصود هو العكس، أى استخدامها فى تقوية العائلة وتوفير الظروف الضرورية للشعب السوفيتى كى يقوم بعمل من أهم الأعمال فى خدمة

الإنسانية وهو رعاية الأبوة وتدعيم أصولها

وتنطوى كل القواعد القانونية المتصلة بالعائلة السوفيتية على فكرة إنشاء روابط قوية بين الوالدين والأبناء ورعايتها

ويلقى القانون على عاتق الوالدين واجب « رعاية الصغار وحمايتهم وتنشئتهم وتدريبهم كى يكونوا مواطنين صالحين ». ويضمن القانون فى نفس الوقت للوالدين حق الاحتفاظ بأطفالهما فى منزلهما الخاص كى يشبوا تحت كامل إشرافهما وتوجيههما . وليس أدل على ذلك من أن المجموعات القانونية الموجودة فى جميع الجمهوريات السوفيتية تضمن هذا الحق ، وتوجب اتخاذ الإجراءات القانونية مع كل شخص يثبت عليه أنه عمل عامداً على الإضرار بمستقبل الطفل.

وتوفر الدولة للوالدين كل فرصة لاستخدام المؤسسات فى تنشئة الاطفال . ومن أجل تحقيق هذا الغرض تحرص الدولة على الاستمرار فى زيادة دور الحضانة الملائمة ، وملاعب الاطفال ورياضهم .. الخ وليس انتظام الاطفال فى هذه المؤسسات إجبارياً . بل هو اختيارى قلباً وقالباً . فيحق للوالدين فى أية لحظة سحب طفلهما والاحتفاظ به فى البيت .

ويبقى الوالدان الوصيين الطبيعيين على أطفالهما حتى يبلغوا السن القانونية (١٨ عاماً) . ويحق للوالدين تمثيل مصالح أطفالهما وحقوقهم الشخصية وحقوق الملكية وحماية كل ذلك إلى جانب حقهما فى إنجاز المعاملات بالنيابة عن الاطفال وتنظيم تنشئتهم وتعليمهم . ويمكن للوالدين مع توفر رضاء الأطفال عقد العقود التى يلزم الاطفال معها بوضعهم تحت التمرين فى مهنة معينة أو استخدامهم فى أى عمل (مع شرط توفر السن التى يقتضيها القانون)

ومن حق الوالدين المطالبة بفسخ اتفاق العمل إذا وجدا أن حقوق الطفل يعتدى عليها . ونرى من ناحية أخرى أن من حق الوالدين المحتاجين وغير القادرين على العمل الحصول على معونة مالية من أطفالهما .

ويراعى دائما التدقيق فى الحقوق التى قد يطلبها الوالدان ، وينظر فيها بما يتفق ومصالح الاطفال . وإذا ثبتت إساءة استخدام الوالدين لهذه الحقوق فيؤخذ الاطفال عندئذ منهما لمدة خمسة أعوام وذلك بمقتضى قانون العقوبات السوفيتى . أما إذا لم يقم الوالدان بانجاز التزاماتهما ، أو إذا لم يؤدياها بالسلامة والصواب المطلوبين

منهما فيحق للقضاء حرمان الوالدين من أبنائهما، ووضعهم فى إحدى المؤسسات لرعاية تنشئتهم (لاسيما فى حالة استخدام القسوة مع الأطفال).

ويلتزم الوالدان بالاحتفاظ بأبنائهما حتى يبلغوا سن الرشد، كما يجب عليهما الاحتفاظ بأبنائهما البالغين سن الرشد، طالما كانوا عاجزين أو غير قادرين على العمل.

ويخصم جزء معين من دخل الأب، ويخصص لرعاية الأطفال وتنشئتهم. ويبلغ مقدار هذا الجزء الربع فى حالة ما إذا كان هناك طفل واحد، والثلث فى حالة ما إذا كان هناك طفلان، والنصف للثلاثة أطفال فأكثر.

ويعتبر من الجرائم الخطيرة التى قد يعاقب عليها بالحبس لمدة عام أو عامين حبس المال المخصص لرعاية الأطفال، وأيضا هجر الأطفال قبل أن يبلغوا سن الرشد.

ويدخل الأطفال بين الذين يرثون ممتلكات الوالدين سواء بحكم القانون أو بارادة الوالدين، ولا يحق للوالدين بمجرد رغبتهما

حرمان أبنائهما من النصيب القانونى فى إرث الممتلكات . ومن ناحية أخرى يمكن للوالدين أن يرثا الأبناء .

ويعتبر الوارث لممتلكات الشخص الذى كان يرعى أطفالا ، أو الذى كان القانون يلزمه برعاية الأطفال، مسئولا مسئولية قانونية عن رعاية الصغار الذى خلفهم المتوفى ، وأيضاً عن الكبار إذا كانوا عاجزين أو غير قادرين على العمل

وقد روعيت أيضاً قاعدة المساواة بين الرجال والنساء فى موضوع العلاقات بين الوالدين

فاذا كان للوالدين معاً لقب مشترك فيحمل الابناء هذا اللقب . أما إذا كان كل من الوالدين يحتفظ بلقبه فيكون لقب الابن أحد لقبى الأم أو الأب باتفاقهما . واذا لم يتم الاتفاق بينهما فيقرر اللقب الذى يحمله الابن عن طريق الهيئات التى يوكل اليها مسئولية الوصاية على الأبناء .

وعندما يقع الطلاق يحتفظ الأبناء بالاسم الذى أطلق عليهم عند مولدهم . وإذا تولى أحد الوالدين مهمة رعاية الطفل بعد الطلاق وكان

راغبا فى تغيير اسمه فيحق له المطالبة بذلك من الهيئات الموكل اليها مسئولية الوصاية على الأطفال ، وهى التى تفصل فى المسألة .

وإذا غير الوالدان الأجنبيان جنسيتهما وأصبحا من مواطنى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية فتتغير بالتبعية جنسية الأطفال الذين يقل عمرهم عن الرابعة عشر وتصبح هى جنسية والديهما . أما الأطفال الذين بين الرابعة عشر والثامنة عشر فلا تتغير جنسيتهما مع تغير جنسية والديهما ، بل يشترط رضاء الأطفال أنفسهم

ويستحيل أن يوجد فى ظل القانون السوفيتى أى تعد على حقوق الأمومة أو على أى امتياز قانونى معطى للأب . وتقضى المجموعات القانونية الموجودة فى جميع الجمهوريات السوفيتية أن يوافق كلا الوالدين معا على جميع الاجراءات التى تمس الأطفال وتتعلق بحياتهم وعند مايقع خلاف ما تفصل فيه الهيئات الموكول اليها مسئولية الوصاية ، الى جانب اشتراك الوالدين معا فى مهمة الفصل .

وإذا لم يكن الوالدان يعيشان معا فيمكن الاتفاق فيما بينهما على الاحتفاظ بالطفل عند أحدهما . أما اذا وقع الخلاف وتعذر الحل

فيرفع الأمر عندئذ الى القضاء للفصل فيه . ويستحيل السماح بأى امتياز لاحد الوالدين. ويتوقف تقرير كل شيء على الظروف العامة وعلى ضرورة حماية مصالح الطفل . ومن النقط التى يلزم مراعاتها سلوك الوالدين وحالة الأب أو الأم المادية ، وقدرتهما على تعليم الطفل ورغبة الطفل نفسه . . . الخ

ويقتسم الأبوان على قدم المساواة مسئولية رعاية الطفل . فاذا كان الطفل لا يعيش مع أمه وكانت الأم ذات دخل معين ، فيمكن طلب الحصول على نقود من الأم للانفاق منها على رعاية الطفل .

الفصل التاسع

العلاقات القانونية لسائر أعضاء العائلة

تنص المجموعات القانونية لبعض الجمهوريات السوفيتية على أن الأخوة والأخوات اذا كانت أحوالهم المادية على مايرام فهم يعتبرون والحالة هذه مسئولين عن المبادرة فى رعاية الصغار من اخواتهم عند غياب والديهم، أو عند كون الوالدين فى ظروف مادية سيئة. ويرث الأخوة والاخوات فى بعض الحالات (اذا كان المتوفى لم يترك زوجا أو أطفالا أو والدين) .

وتعطى المجموعات القانونية — لمعظم الجمهوريات — الأجداد والجدات الحق فى رعاية الاحفاد الصغار والعاجزين مادام أن هؤلاء الأجداد والجدات لديهم من الوسائل والأسباب مايكفل القيام بواجب الرعاية على الشكل المطلوب. ويفصل القضاء فى مسألة أى الجدين — الجد لأب أو الجد لأم — هو الذى يقع على كاهله مسئولية

رعاية الاحفاد تبعا لمقدرة كل منهما على الانفاق ومحل اقامتهما وغير ذلك من الأحوال الأخرى . والالتزامات متبادلة : — أى أن الاجداد العاجزين أو المحتاجين يحق لهم الحصول على معاونات مادية من أحفادهم الذين يستطيعون تقديم المعونات المقدرة المطلوبة . ويرث الاحفاد وأبناؤهم فى ممتلكات الاجداد وآباء الاجداد .

ويتوقف المركز القانونى للربيب على ما إذا كان زوج الام أو زوجة الاب قد تبنته . ففى حالة التبنى — وهذه المسألة عمليا منتشرة إلى حد كبير فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية — يتمتع الاطفال المتبنون بجميع الحقوق القانونية التى يتمتع بها سائر الأطفال . ويتكفل القانون بحماية مصالح الأطفال فى حالة عدم تبنيهم . واذا توفى والد الربيب أو اذا أصبح فى أحوال مادية قاسية فتقع مسئولية رعايته على زوج الأم أو زوجة الاب . ويلزم برعايته كل من زوج الام أو زوجة الاب فى حالة ما اذا لم يكونوا قد أصبحوا قادرين على العمل .

ويرث الربيب الذى عاش مع زوج أمه أو زوجة أبيه

لمدة لا تقل عن عام قبل وفاة أحدهما وذلك فى ارث المتوفى منهما وعند ماتقدم الدولة معاونتها الى الامهات ذوات العائلات الكبيرة فيراعى فى التقدير أطفال الزوج الذين أنجبهم من زواج سابق بشرط ألا تكون سنهم عند انتقالهم الى مقر الزوجة الثانية قد يتجاوز الثانية عشرة .

الفصل العاشر

التبنى والوصـــاية

لايسمح عمليا بالتبنى فى ظل القانون السوفيتى الا اذا كان التبنى لمصلحة الأطفال ، وليس لأى سبب آخر . فالمقصود من التبنى هو رعاية الاطفال الذين لايمكنهم لسبب من الاسباب الحياة فى ظل الوالدين والأمر الذى لاجدال فيه أن تأثير الحياة العائلية وسلطانها يفيدان أكبر الفوائد فى تكوين صفات الفرد و تنميها .

ولا يسمح بتبنى غير الأطفال والقصر . ويحق لكل مواطن من مواطنى اتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفيتية بلغ الثامنة عشرة من عمره أن يتبنى طفلا (ويستثنى من ذلك الأشخاص الذين يجردون من الحقوق الأبوية ، وأيضاً الأشخاص الذين تتعارض مصالحهم مع مصالح الطفل المتبنى ، وأخيراً الذين يعادون الطفل المتبنى) . ولا يحال بين الوالدين اذا كان لديهما أطفال وبين تبنى آخرين . بل على العكس . إذ المشاهد عملياً فى الاتحاد السوفيتى أن هؤلاء هم أكثر الناس تبنيا للاطفال . وإذا كان الطفل يختلف فى

قوميته عن قومية والديه الجديدين ، فان هذا لا يعتبر عائقاً يحول دون الاعتراف بكل آثار التبنى باعتبار أن التبنى صحيح .

ويلزم رضاء الوالدين أو الأوصياء فى حالة الرغبة فى تبنى الطفل. ويمكن لأى شخص أو أية مؤسسة أن تتخذ الإجراءات القانونية لإبطال التبنى مادام أن المقصود من وراء ذلك هو المحافظة على مصالح الطفل

وإذا كان الشخص الذى سيتبنى الطفل متزوجاً فيتحتم — كشىء أساسى — الحصول على رضاء الزوج أو الزوجة . ويصبح للطفل المتبنى كل الحقوق القانونية فى الميراث والنفقة . . . الخ مما يتصل بحقوق الأطفال. ومن ناحية أخرى يكون من حق الوالدين المتبنيين الحصول على المساعدة المادية التى تلزم فى رعاية الطفل المتبنى وتنشئته .

ويخضع للوصاية جميع الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الرابعة عشرة (أو الذين يزيدون على هذه السن ولكن تطورهم متأخر لقصور عقولهم) . وتثار مسألة الوصاية دائماً فى حالة عدم تمتع الطفل بحماية أية عائلة . ويقع على عاتق مدير المنزل أو مالكه أو شاغله أو مسجل المواليد والزيجات والوفيات واجب

الإخطار عن جميع الاطفال الذين يتركون بدون وصاية . والقانون هو الذى يتطلب هذا الإخطار وينظمه . وإذا حدث أن قبض على أى شخص — الامر الذى ترتب عليه ترك الاطفال دون وصى — فيقع على عاتق القضاء والبوليس مسئولية الإخطار عن الحالة الناجمة .

والهيئات المسئولة عن الوصاية على الاطفال هى مجالس السوفييت المحلية لنواب الطبقة العاملة .

ويختار الوصى من بين أكثر الناس قرابة أو صلة بالطفل . أو تقوم بتعيينه بعض الهيئات العامة كنقابات العمال وجمعيات المساعدة المتبادلة أو المزارع الجماعية . . . الخ . ويراعى دائماً عند اختيار الوصى وتعيينه التحقق الدقيق من صفات الوصى الشخصية ورغباته الخاصة وموقفه من الطفل .

والوصى هو المسئول عن تنشئة الطفل وتعليمه وتدريبه كى يشب مواطناً صالحاً .

وعند ما يعين الوصى بمعرفة هيأة من الهيئات العامة تبقى هذه الهيأة على صلة به . وتمده بكل مساعدة يحتاج اليها فى رعاية الطفل وتنشئته

ولا توفر الوصاية للوصى أى أجر . غير أنه إذا كانت هناك حراسة على ممتلكات للطفل وتنتج دخلا فيجوز للوصى فى تلك الحالة الحصول على مكافأة لا تتجاوز ١٠ ٪ من مقدار الدخل .

وإذا أساء الوصى استخدام حقه فى الحراسة أو فشل فى تأدية واجبه ، فيلزم تخليه عن الوصاية على الطفل . ويتم ذلك بتقديم طلب يحرره الموصى عليه ، أو أن يقدم من الحكومة أو هيأة عامة أو أى فرد أو من مجلس السوفيت ذاته باعتباره الوصى المطلق على جميع الاطفال .

ويعاقب القانون الوصى بالحبس لمدة ثلاثة أعوام إذا كان هدفه من وراء الوصاية هو النفع الشخصى (الحصول على بيت الطفل أو جزء منه أو غير ذلك من الممتلكات التى ورثها الطفل عن والديه المتوفيين . . . . الخ) أو إذا ثبت أنه ترك الطفل بدون رعاية أو حماية .

ويلزم الوصى بتقديم تقارير دورية إلى الهيئات المسئولة عن الوصاية تتضمن صحة الطفل وتدريبه وتعليمه . . . الخ . ويحق للسلطات أن تطلب من الوصى ماتشاء من إيضاحات ووثائق إثبات .

ويوجد فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ضرب شائع من ضروب الوصاية يتم عن طريق اتفاق يعقد بين الهيأة الحكومية المسئولة عن الوصاية ، وبين الفرد الذى يروم أن يأخذ على عاتقه مهمة تنشئة الطفل ورعايته .

ويتعهد الوصى فى هذه الحالة بتوفير الكساء والغذاء للطفل بنفس المستوى الذى يوفره لاطفاله ، كما يتعهد بتنشئته وإرساله إلى المدرسة ومراقبة تقدمه بها وتدريبه على النظام وحثه على حب العمل . ويتحتم فحص الاطفال الذين تقل أعمارهم عن الرابعة فحصاً طبياً دقيقاً فى فترات معينة .

ويعتبر مثل هذا الوصى هو المسؤل عن مصالح الطفل والمحافظة عليها ويعفى عادة من عدة ضرائب ، كما يخفض إيجار بيته . . . الخ . وتقوم الدولة بتوفير الكساء فى المرة الاولى للطفل ، ثم تستمر فى دفع مبلغ شهرى الى الوصى لانفاقه فى رعاية الطفل وتنشئته

ولقد انتشر هذا النوع من الوصاية إلى جانب تبنى الاطفال إنتشاراً واسع النطاق فى فترة الحرب . فتبنت عائلات المواطنين السوفيتيين مئات ألوف من الاطفال الذين فقدوا والديهم خلال

الحرب، وكان كثير من الناس الذين لا أطفال لهم يزورون بيوت الأطفال، ومراكز استقبالهم لاختيار الاطفال الذين يريدون تبنيهم. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن بعض الناس من أصحاب العائلات العديدة الاطفال كانوا هم الآخرين يتبنون الأطفال — فكنت تجد من بينهم الشباب والشيوخ والرجال والنساء وعمال المصانع والموظفين والمزارعين الجماعيين

وقد حدث أن ذهبت فى فترة الحرب عاملة بسكة حديد شليابينسك تدعى تاباى كريلوفا وهى فى التاسعة عشرة من عمرها إلى أحد مراكز استقبال الاطفال. ثم اختارت طفلا ضعيفا مريضاً. وأردفت ذلك بقولها: «كل إنسان سيختار طفلا صحيحاً سليما. ولكن الطفل الضعيف سيحتاج بصفة خاصة إلى حب الأم وعطفها».

وعند ما علم أهل طشقند بإمكانية تبنى الاطفال الأيتام المرحلين من المناطق المحتلة قدموا طلبات كثيرة للتبنى حتى أنه لم يكن من الممكن توفير العدد اللازم من الاطفال الذين يكفونهم جميعاً. يضاف إلى ذلك أنه حدث أن تبنت بعض عاملات مصنع «كراسنى بوجاتير» فى موسكو أطفالا من الذين كانوا قد فقدوا والديهم فى فترة الحرب. فكان لهذا العمل أثره الكبير فى حفز الكثيرين

من العمال فى المصنع على الاقتداء بها

وكثيراً ما كان يحدث أن يوجد آباء من الذين يعولون أطفالا كثيرين ومع ذلك كانوا يتبنون الأطفال الأيتام . وهاك مثلا قوياً فشرف الدين أوف ، مدرس بطشقند لديه ثمانية أطفال ، ومع ذلك فقد تبنى يتيما . وهناك مثلا آخر . فرادشا بيف على الرغم من أن لديه خمسة أطفال — وهو مزارع جماعى بأوزبكستان — فقد تبنى طفلا آخر .

وقد أخذ كثيرون من السوفيتيين إلى عائلاتهم عددا كبيرا من الأيتام .

ومن بين الاطفال الذين سلموا الى الأوصياء كثيرون ممن فقدوا والديهم فى ميادين القتال أو أثناء الاخلاء أو فى فترة انسحاب السكان أمام هجوم الالمان . . . الخ . وقد حدثت بعد ذلك كثير من الحالات التى عثر فيها الآباء على أطفالهم . وقد قامت الحكومة باتخاذ عدة خطوات لمساعدة الناس فى البحث عن أطفالهم بغية لم شتات العائلات . فأنشىء مكتب لعناوين الأطفال والاستعلامات من أجل المعاونة على تحقيق هذا الهدف . وهناك مكتب للعناوين المحلية مسجلة به أسماء جميع الاطفال الذين سلموا للأوصياء وغيرهم فى

فترة الحرب .

وليست هذه هى المرة الأولى التى تحدث فى تاريخ الاتحاد السوفيتى . فقد حدث أن تبنى آلاف من الأطفال الذين فقدوا والديهم فى فترة الحرب الأهلية ، وأثناء المجاعة التى حدثت على ضفاف الفلجا .

والواقع أن تبنى الاطفال خلال الحرب العالمية الثانية لم يكن مجرد ارضاء لغرائز الأمومة . بل لقد كان هدف التبنى — وبالدرجة الأولى — هو الرغبة فى معاونة الدولة . لقد كان التبنى وسيلة من وسائل الافصاح عن الوطنية السوفيتية . وليس من ريب فى أن العناية والحماسة اللتين أبدتهما الحكومة السوفيتية والمجتمع السوفيتى لهذه المسألة الأساسية بالذات يوضحان أتم توضح أهمية العائلة ، ومقدار تأثيرها البالغ على الطفل .

الفصل الحادى عشر

ازدياد السكان فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية

لقد أوضحنا أن التشريع السوفيتى يهدف أساسيا إلى تقوية العائلة، وتشجيع الزيادة فى نسبة المواليد. والآن لنلق نظرنا على بعض الارقام التى توضح ازدياد السكان فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية.

لقد كان من نتائج ازدياد نسبة المواليد ونقصان نسبة الوفيات نقصا كبيرا أن ازداد عدد السكان حسب احصاء ١٩٢٦ العام بشكل أكبر مما حدث فى أى عهد من عهود ماقبل الثورة.

وقد استمرت الزيادة فى النمو طوال السنوات التالية. فوفقا لاحصاءات عام ١٩٣٤ نجد أنه بينما كانت الزيادة فى أوروبا بأجمعها ٢,١٠٠,٠٠٠ بين جميع سكانها البالغ عددهم ٣٨٦ مليونا، نجد أن زيادة عدد السكان فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية كانت ٣ مليون مع مراعاة أن عدد سكانها يبلغ ١٧٠ مليونا.

وقد خطب «يوسف ستالين» عام ١٩٣٥ فى اجتماع عمالى فقال: «إن تحسين مستوى حياة الناس قد ترتبت عليه زيادة عدد السكان

زيادة لم تعرف من قبل على الاطلاق . وأن الوفيات قد قلت فى حين أن نسبة المواليد قد ازدادت . والواقع أن الزيادة كانت كبيرة بشكل ملحوظ » . ثم قال ستالين : « إن الزيادة السنوية فى عدد سكان شعبنا تعادل عدد مجموع سكان فنلندا » .

وفى سنة ١٩٣٧ كانت نسبة زيادة المواليد فى مجموع الوطن تزيد بمقدار ١٨ ٪ عما كانت عليه الزيادة فى عام ١٩٣٦ . (وقد ازدادت نسبة المواليد فى موسكو وحدها أكثر من ١٠٠ ٪)

وعند ما بدىء فى الإحصاء العام السوفيتى سنة ١٩٣٩ كانت نسبة زيادة عدد السكان عما كانت عليه عام ١٩٢٦ بمقدار ١٥,٩ ٪ وفى ذلك الوقت كانت نسبة زيادة عدد السكان فى الاتحاد السوفيتى ضعف ما كانت عليه فى بعض البلدان . وتتضح نسبة الزيادة السنوية فيما يلى أتم توضيح — كانت فى الاتحاد السوفيتى ١,٢٣ ٪ وفى ألمانيا ١,٦٢ ٪ . ومما يهم ملاحظته أن عدد الشباب فى الاتحاد السوفيتى عند نشوب الحرب كان ضعف ما فى ألمانيا .

ويتضح لنا من فترة السنوات السابقة على الحرب أن الاستمرار فى ازدياد نسبة المواليد وفى نقصان نسبة الوفيات وفى تحسن الأحوال فى جميع نواحى الحياة هو الصفة التى كانت سائدة ولا تزال .

ونذكر على الأخص نقصان عدد الطلاق وإزدياد عدد الزيجات، الخ.

هذه هى الأرقام التى تؤكد نمو عدد السكان فى اتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفيتية. وقد كان من نتائجها أن أثارت هتلر ألمانيا الفاشية وحقدها. فكتبت صحيفة «فولكشير بوبياختر» تقول فى السنوات السابقة على الحرب «إن المركز خطير إلى أقصى حدود الخطورة، فبينما نجد «مهودنا خاوية» نجد أن مهود أعدائنا عامرة».

كما أن المجلة الألمانية «دوتشيز رايخ» نشرت قبل الحرب بعدة سنوات مقالا لكاتب يدعى «دويدريخ» يقول فيه: إن هبوط نسبة المواليد مشكلة سياسية. إن نسبة المواليد فى ألمانيا لا تتعدى ثلث ما عليه فى روسيا...»

ومن الطبيعى أن تحرص الدولة الإشتراكية على بيان الإزدياد فى عدد السكان لأن من أهم أهدافها هو العمل على التطور التقدمى لقواتها الإنتاجية، وعلى تحسين حياة الناس وأحوالهم المادية والمعنوية

وفى الاتحاد السوفيتى حيث لا توجد البطالة أو الفقر المزمن

لانرى وجوداً « للفائض من الناس » الذين عناهم مالتوس بقوله :
« العبء الذى يحول دون تقدم الحياة »

والواقع الذى لاجدال فيه أن ازدياد عدد السكان فى الدولة السوفيتية هو شىء فى مصلحة المجتمع والفرد معاً .

انتهى

من

دستور ستالين

الصادر فى عام ١٩٣٦

المادة ١٢٢

« تتمتع النساء فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية بحقوق مساوية لحقوق الرجال فى جميع ميادين الحياة الاقتصادية، والادارية، والثقافية، والاجتماعية، والسياسية.

وتكفل هذه الحقوق باعطاء النساء حقوقاً مساوية للرجال فى العمل والأجر والراحة والتأمين الاجتماعى والتعليم. وتكفل أيضا بحماية الدولة لمصالح الأم والطفل ومنح الأم أجازات قبل الولادة وبعدها مدفوعة الأجر، وبانشاء شبكة واسعة من بيوت الولادة ودور الحضانة ورياض الأطفال ».

المادة ١٣٧

« للنساء الحق فى أن يُنتخبن ويَنتخبن على قدم المساواة مع الرجال ».

فهرس الكتاب

صفحة

مقدمة الناشر ٣

مقدمة المؤلف ٦

التشريعات السوفيتية فى مسائل الأمومة . . . ٨

التشريعات السوفيتية فى الزواج والعائلة . . . ٢٥

مساعدة العائلة ٣١

أشكال الزواج ٤٧

عقد الزواج ٥٤

حقوق وواجبات الزوج والزوجة ٦١

الطلاق ٦٦

علاقات الوالدين والأبناء القانونية . . . ٧١

العلاقات القانونية لسائر أعضاء العائلة . . . ٧٨

المتبنى والوصاية ٨١

ازدياد السكان فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ٨٧

من دستور ستالين الصادر فى عام ١٩٣٦ . . ٩١

مطبوعات دار الفجـــر

---

٨ أيام فى الصعيد . . [نقد] : بقلم السيدة أسما حليم
الرفيق ستالين . . . . . : ترجمة مصطفى كامل منيب
الزواج والأسرة فى الاتحاد السوفيتى [نقد] : » » » »
الدين فى الاتحاد السوفيتى . . : » » » »
مسئولية الهتلريين الجنائية . . : » » » »
الماركسية والحرب . . [نقد] : » » » »
تقدم الانسان . . . [نقد] : » » » »
من تحت الانقاض . . [نقد] : بقلم فتحى الرملى
مصر بعد اعلان الحرب . . : بقلم أسعد حليم
جماعة مصر الفتاة . . [نقد] : » » »
الجيش الأحمر . . . . . : ترجمة » »
كنت فى ليتوانيا . . [نقد] : » » »
قضية السودان . . . . . : بقلم » »

الثقافة السوفيتية . . . . . : ترجمة مصطفى اسماعيل سويف

اليابان ومشاكل الشرق الاقصى [نقد] : « أمين تكلا

الجنيه المصرى والاسترلينى ومشكلة الارصدة الإسترلينية : بقلم ابراهيم سعد الدين

حرية العقل فى مصر . . . . : « سلامة موسى

الجلاء وسياسة الاستعمار فى الشرق العربى . . . . . : . . . . . .

الزواج والأمومة والعائلة فى التشريع السوفيتى . . . . : ترجمة مصطفى كامل منوب

تطلب مطبوعات دار الفجر من مكتبة الميدان « ميدان مصطفى كامل بالقاهرة » . ومن المكتبات الشهيرة بالقاهرة والاسكندرية . ومن دار الفجر بعنوانها : ص . ب ١٢٣٥ القاهرة .

منيب ،مصطفى كامل
الزواج والامومة والعائلة فى التشريع
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01023735